ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

مصر ما بعد حرب أوكرانيا

استكشاف الفرص والقيود في الأزمات الدولية

ecss.com.eg
/ecsstudies

2022
العدد (39)
السنة الثالثة

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

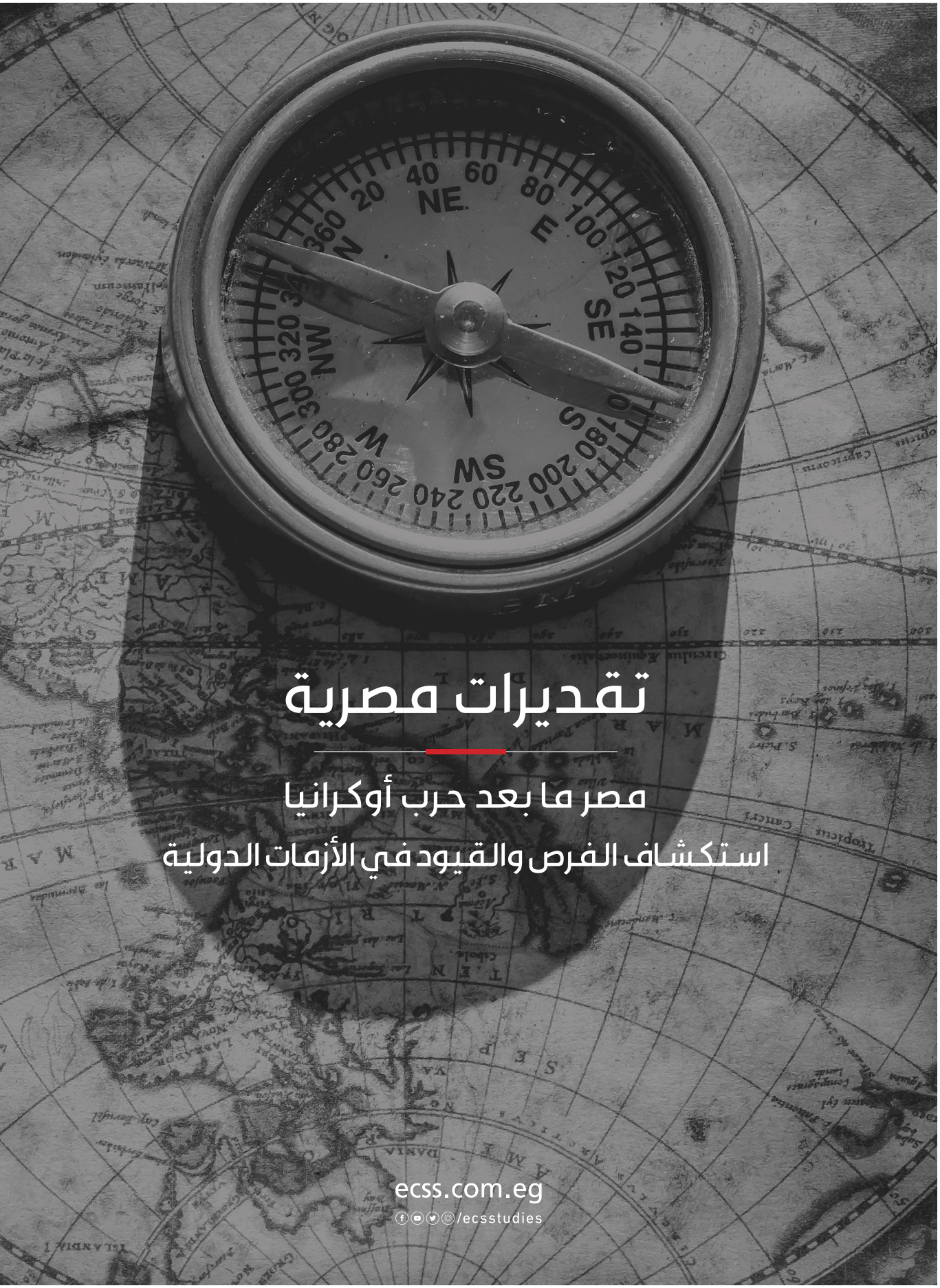

تقديرات مصرية

مصر ما بعد حرب أوكرانيا

استكشاف الفرص والقيود في الأزمات الدولية

ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

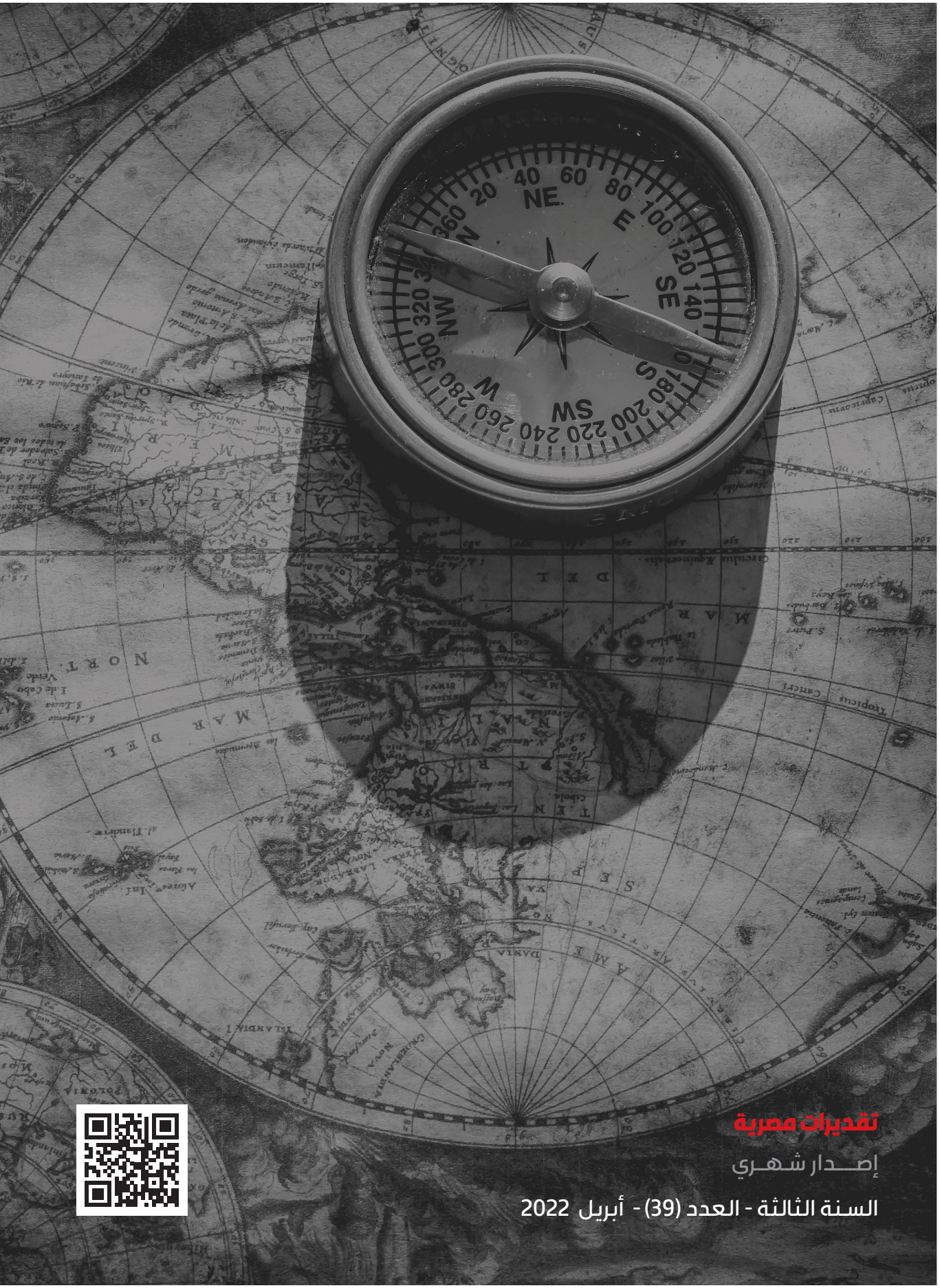

تقديرات مصرية

إصـــدار شـهـري

السـنة الثالثة - العدد (39) - أبريل 2022

المحتويات

08 الافتتاحية.. مصر و"الإقليمية الجديدة" ما بعد حرب أوكرانيا
د. عبد المنعم سعيد

12 حدود مراعاة الموازنة المصرية الجديدة للتحديات الدولية
عبد الفتاح الجبالي

16 تأثيرات حرب أوكرانيا على أهداف رؤية مصر 2030
محمود سلامة

20 تحديات رفع كفاءة مخزون السلع الاستراتيجية في مصر
د. مدحت نافع

24 فرص مصر للتحول لمركز إقليمي للطاقة بعد حرب أوكرانيا
د. أحمد قنديل

34 رؤية تنظيمات الإرهاب والجماعات المسلحة لحرب أوكرانيا
د. دلال محمود

38 أنماط الأسلحة الحديثة في الحرب الروسية-الأوكرانية
أحمد تاج الدين

46 كيف تُدير بكين العلاقات مع واشنطن بعد حرب أوكرانيا؟
فردوس عبد الباقي

51 تجارب دولية متنوعة لإدارة تداعيات حرب أوكرانيا
د. رغدة البهي

56 مقارنة اقتصادية بين روسيا وأوكرانيا.. مؤشرات أساسية
هبة زين

الافتتاحية

مصر و"الإقليمية الجديدة" ما بعد حرب أوكرانيا

*د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

يخصص هذا العدد من «تقديرات مصرية» مناقشاته لتأثيرات الأزمة الأوكرانية على مصر، سواء في الداخل حيث المشروع الوطني الممثل في «رؤية 2030»، أو في إطارها الخارجي الإقليمي والدولي. ومن الجليّ أن الأزمة الأوكرانية تُمثل -من ناحية- أكثر الأزمات العالمية خطورة على الأمن الدولي والعالمي، منذ انتهاء الحرب الباردة. ومن ناحية أخرى، فإن الأزمة لا تزال مستمرة في صورتها العسكرية التي باتت مستعرة منذ 24 فبراير الماضي، وتمددت تأثيراتها السلبية على بلدان العالم، ومن بينها مصر.

ولعلّ أحد هذه التأثيرات أن القضايا العالمية المحورية لدول العالم وسلامة شعوبه، مثل: الإرهاب، وجائحة كورونا، والاحتباس الحراري للكوكب؛ قد تخلت عن مكانتها المتقدمة على جدول أعمال العالم، لكي تخلي المجال لأزمة عالمية كبرى تتصادم فيها القوى الدولية الكبرى والمسلحة نوويًا، وفي القارة الأوروبية التي شهدت من قبل حربين عالميتين. ومع التسليم بأهمية هذه الزاوية، فإن العدد (38) من تقديرات مصرية قد كرّس لأصول الأزمة وتطوراتها الرئيسية عسكريًا واقتصاديًا؛ لكن هذا العدد (39) سوف يكرس لمصر وانعكاسات الأزمة عليها، سواء أكان ذلك داخليًا أم خارجيًا.

التحديات الثلاثة

جاءت الأزمة الأوكرانية لكي تلازم أزمتين حادتين سابقتين تعاملت معهما مصر، وفقًا لقاعدة تقوم على ضرورة مواجهة التحدي، بينما المشروع الوطني المصري في البناء والتعمير ودعم عناصر القوة العسكرية والاقتصادية يسير في مساره. في التحدي الأول، سقط الشهداء، وافتدى مصر شباب نضر، لكن السواعد الأخرى كانت تبني بلا كلل ولا تعب، وتحمّل الشعب المصري ثمن القبول بالتقدم. ولم تكن الحالة مختلفة مع التحدي الثاني للجائحة الذي بدا قضاء وقدرًا، فقد خاضته مصر بأعلام خفاقة مقارنة بالكثير من الأمم، وعدد غير قليل منها متقدم وغني. إذ جرى الاستخدام الحكيم للبنية الصحية المصرية، بينما هي ذاتها تدخل عملية تطوير واسعة النطاق.

التحدي الثالث مختلف تمامًا عما كان داخليًا أو عالميًا؛ فهو تحدٍّ دولي يبدو كلاسيكيًا بين القوى العظمى من ناحية، وفي أوروبا من ناحية أخرى، حيث ذكريات حربين عالميتين لا تزال حية وفاقعة. ودخلت مصر هذه الأزمة، وقد حققت معدلات نمو إيجابية، ففي العام الثالث للجائحة إذا بمبشرات النمو كبيرة تفوق 9% في نصف العام المالي الأول، ويعلن رسميًا أن مصر سوف تتجاوز حاجز 6% خلال العام المالي الحالي 2022/2021.

آثار وفرص

أول الآثار السلبية للأزمة الأوكرانية الجديدة أنها ككل الأزمات السابقة لا يعرف مداها الذي يقضي بأنها عندما تنتهي لن يكون العالم كما كان، لكن العقدة تكمن في أنه ليس معلومًا متى سوف تنتهي هذه الأزمة، ولا كيف يمكن الاستمرار في المشروع الوطني، بينما البيئة الدولية تبدو أزمة الأسلحة النووية فيها حاضرة، ولو لم يشهرها أحد، ويبدو منها أن «العولمة» فشلت في منع الأطراف من مغامرة النزاع، كما أن الاعتماد المتبادل لم يكن كافيًا لا لمنع روسيا من الهجوم على أوكرانيا، ولا إقناع روسيا بأن أوكرانيا لن تكون أبدًا عضوًا في حلف الأطلنطي.

ما حدث - عمليًا- هو أن الأزمة بدأت سياسيةً حول ما إذا كانت أوكرانيا سوف تدخل حلف الأطلنطي أم لا، وبناءً عليه بدأت روسيا حشودًا عسكرية كثيفة على الحدود الأوكرانية، لتتحوّل إلى غزوٍ روسي كامل للأراضي الأوكرانية، وترتب عليه فرض عقوبات عالمية على روسيا من قبل الولايات المتحدة ومن ورائها حلف الأطلنطي ودول المعسكر الغربي. في الوقت نفسه، ردّت روسيا باتخاذ إجراءات مقيدة لتصدير الغاز إلى الدول الأوروبية.

الأثر السلبي الثاني أنه وقد أصبحت الأزمة حربًا عالمية بكل ما يعنيه ذلك من ارتباك في النظام الاقتصادي العالمي، فقد مسّ ذلك مصر بأشكال شتّى، بدءًا من موجة قاسية للغلاء العالمي ارتفعت فيها أسعار الطاقة والمعادن وسلاسل التوريد، وحتى مصادر الغذاء وخاصة القمح، وخفض أعداد السائحين. أما الأثر السلبي الثالث فهو أن الأزمة وضعت مصر سياسيًا واستراتيجيًا في موقف بين أطراف لها علاقات وثيقة مع مصر، مما استوجب اتخاذ قرارات دقيقة في تقديراتها، وهو ما تعاملت مصر معه بحكمة بالغة، عندما أيدت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة الغزو الروسي من ناحية، وفي الوقت نفسه رفضت العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا من ناحية أخرى، مما حال دون توتر العلاقات مع أطراف الأزمة.

وكما هو معلوم فإن الأزمات في عمومها بقدر ما تسبب من مخاطر، فإنها تُتيح الفرص، وبينما قللت مصر -إلى حد كبير- من الآثار السلبية للأزمة الأوكرانية مستغلةً في ذلك ما تم إنجازه في المشروع الوطني المصري، والاحتياطي النقدي الذي كونته من قبل؛ فإنها -في الوقت ذاته- استغلت الفرصة داخليًا باتخاذ إجراءات جديدة للإصلاح الهيكلي أعاد للعملة المصرية قيمتها الحقيقية مرة أخرى، وفتح الباب واسعًا للاستثمارات العربية، والتوجه نحو دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. خارجيًا شاركت مصر الدول الإقليمية المجاورة في عملية لتنمية التعاون الإقليمي لفتح مجالات جديدة أمام الاقتصاد المصري.

التعاون الإقليمي

منذ بدايات القرن التاسع عشر، بات العالم مقسمًا إلى «دول قومية»، وما كان منها تحت سيطرة قومية أخرى فإن «حق تقرير المصير» دفع في اتجاه دولة مستقلة تُضاف إلى الدول المستقلة الأخرى، وجميعها الآن أعضاء في الأمم المتحدة. هذه الدول تنتمي إلى أقاليم، وهي تلك التي توجد في الجوار الجغرافي المباشر، والذي ترتبت عليه تفاعلات تاريخية كان بعضها صراعيًا وبعضها الآخر سلميًا.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تكونت منظمات إقليمية لدعم التعاون بين الدول المتجاورة، وكان منها: منظمة الدول الأمريكية، والجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية التي صارت الاتحاد الإفريقي، ومنظمة آسيان. وهي منظمات تؤكد أولاً على أن علاقات دولها ببعضها بعضًا أكثر قربًا من علاقاتها مع دول العالم الأخرى، وثانيًا على حلّ المنازعات بين الدول الأعضاء، وثالثًا استغلال البعد الجغرافي في تحقيق مزيد من التعاون الاقتصادي.

على أساس ذلك، فإن الآثار السلبية العالمية للأزمة الأوكرانية كان لها سوابق انقطعت فيها العلاقات أثناء الحرب مع مصادر هامة للعيش عبر البحار، وكان الحل أو بعض منه على الأقل قائمًا على التعاون الإقليمي لتجاوز الحالة العالمية البائسة. وأثناء الحرب العالمية الثانية، وجدت بريطانيا (الدولة العالمية القائدة في ذلك الوقت) أنه لا بد من وضع آلية يُمكن من خلالها التعامل مع الأوضاع الاقتصادية المتعسرة بفعل عمليات الغواصات المتقاتلة في البحر الأبيض المتوسط.

وفي أبريل عام 1941، أنشأت بريطانيا ما سُمي «مركز إمداد الشرق الأوسط» أو Middle East Supply Center أو MESC، لكي يوفر الحاجات الأساسية من الغذاء والدواء، سواء كان ذلك بالاستيراد من مناطق أخرى، أو من خلال تشجيع الإنتاج المحلي، أو التعاون الإقليمي الذي كانت نقطة البداية فيه بين مصر وفلسطين وسوريا. وقد تمدد هذا المركز خلال فترة الحرب التي طالت، وخفف من آلامها، عندما دخلت فيه دول أخرى، وتشجعت صناعات محلية على تعويض المفقود الناتج عن العمليات الحربية. انتهى عمل هذا المركز مع انتهاء الحرب، لكن الجائز أن فكرة الحاجة إلى التعاون الإقليمي ظلت باقية، وربما كانت هذه الحاجة من الدوافع وراء إنشاء الجامعة العربية فيما بعد.

الإقليمية الجديدة

في الشرق الأوسط، فإن نشوب ما سُمي في مطلع العقد الثاني من القرن الحالي «الربيع العربي» خلق زلزالاً في المنطقة أدى إلى نتائج وخيمة من الفوضى، وسيطرة الجماعات المحافظة المتطرفة الراديكالية على دول، ونشوب حروب أهلية في دول أخرى.

مع هذه الخلخلة للدول القومية والعلاقات فيما بينها، وبالذات من الدول العربية، فإن ذلك خلق مناخًا من الضعف دفع أطرافًا إقليمية إلى استغلال الموقف، والتدخل في صميم الشئون الداخلية للدول العربية المختلفة. لكن مع مطلع العقد الثالث، فإن تحولات هامة جرت في داخل الدول العربية، حينما دخل عددٌ منها في عمليات للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي العميق؛ وفي الوقت ذاته، بدأ السعي لخلق حالة من التهدئة الإقليمية تقاوم التطرف وتجدد الفكر الديني وتفتح أبواب الحوار، مع دول الجوار الإقليمي غير العربية. ظهر ذلك في المباحثات التي جرت بين السعودية وإيران، والإمارات وإيران، ومصر وتركيا، وكل من الإمارات ومصر مع إسرائيل.

الحقيقة أنه مع اشتداد الأزمات الدولية، خاصة التي تشمل الدول العظمى مثل الحرب الروسية-الأوكرانية؛ فإن ما سببته من تكاليف فادحة دفعت دول العالم إلى دعم التعاون الإقليمي. في الشرق الأوسط، أخذ هذا التعاون شكل منتدى غاز

شرق البحر المتوسط، الذي شمل سبع دول متوسطية من بينهم أعداء مثل الفلسطينيين والإسرائيليين، وأخذت الإمارات موقع المراقب في المجموعة. وكان السلام «الإبراهيمي» بين الإمارات والبحرين والسودان والمغرب من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى، ممثلاً لمستوى من التعاون التكنولوجي والأمني. بموازاة ذلك، توافقت كلٌّ من مصر والأردن وسوريا على مد الغاز إلى لبنان من خلال خط أنابيب الغاز العربي، بينما تقوم لبنان من جانبها بالتفاوض مع إسرائيل لتخطيط الحدود البحرية بينهما، حتى يمكن أن يخرج الغاز اللبناني إلى الوجود.

في هذا السياق، جاءت الحرب الأوكرانية لتضغط على الإقليم كله كي يكرس المزيد من التعاون الإقليمي الذي يمكنه تزويد إقليم آخر هو أوروبا بالغاز. ومع الخروج الأمريكي من الشرق الأوسط، ونشوب تلك الحرب؛ بات واضحًا أن الإقليم في أمسِّ الحاجة إلى الاعتماد على ذاته، والدفاع عن مصالحه المباشرة، وهو ما تجلّى في تقارب رد فعل دول الإقليم تجاه الأزمة الأوكرانية، والذي بقدر ما كان رافضًا للغزو الروسي لأوكرانيا، فإنه عارض العقوبات الغربية على روسيا، وفتح قنوات واسعة مع روسيا والصين؛ فضلاً عن تحقيق وقف إطلاق النار والتهدئة في اليمن وليبيا.

هكذا، فإن مشهد «الشرق الأوسط الجديد» يبدو خارجًا من رحم صراعات كبرى ومناخ عالمي بالغ التعقيد والانقسام؛ لكنه في ذاته يفرض المصالح المباشرة لدول الإقليم للاعتماد على الدول الراغبة التي لديها الإرادة السياسية للتعاون من خلال عمليات سياسية ودبلوماسية لا تزال في مراحلها الاستكشافية الأولى. هذه العملية كسرت كثيرًا من حلقات المقاطعة والرفض والحملات الإعلامية الساخنة؛ لكنها -في الوقت ذاته- معرضة للرياح الساخنة في داخل كل دولة والتي بعد التعود على مناخ الصراع ترى في الخروج منه نوعًا من الليونة والتنازل غير المقبول. وهي معرضة أيضًا لقوى معارضة صريحة يقع في مقدمتها جماعات الإسلام السياسي التي بلغ تطرفها مبلغًا يقوم على تكفير كل نظم الحكم القائمة، والتي على استعداد لنفخ النيران في أزمات وعقد تاريخية في مقدمتها القضية الفلسطينية بغض النظر عن مدى الجاهزية السياسية للنخبة الفلسطينية للتعامل مع واقع صعب ومتغير.

في النهاية، فإن الحكم على عملية استكشافية لا تزال في بداياتها الأولى يحتاج الكثير من إرادة البحث والاستقصاء للانتقال منها إلى ما هو أعلى وأرقى.

1

حدود مراعاة الموازنة المصرية الجديدة للتحديات الدولية

هل راعى مشروع الموازنة العامة للدولة المصرية عن العام المالي القادم 2023/2022 الآثار السلبية الناجمة عن التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية الراهنة وآثارها المستقبلية؟ هذا هو التساؤل المطروح بعد أن تقدمت الحكومة بمشروع الموازنة الجديدة للبرلمان. هنا تجدر الإشارة إلى أن الأسواق الدولية تنتابها حالة من القلق من الانكماش في ظل التضخم المرتفع ورفع أسعار الفائدة وتقليص الموازنات العامة لدى العديد من البلدان المتقدمة نتيجة للأزمة الروسية-الأوكرانية والتداعيات السلبية لفيروس كورونا. فقد ألقت كل هذه الأمور بثقلها على المالية العامة، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إفراد عددٍ خاصٍ من مجلته الشهيرة «التمويل والتنمية» للحديث عن ضرورة إعادة التفكير في السياسات المالية.

عبد الفتاح الجبالي

رئيس مدينة الإنتاج الإعلامي

إعادة النظر في الأولويات

خَلُص الخبراء الدوليون في التمويل والتنمية إلى أن الأجواء الكثيفة من عدم اليقين والمفاضلات الصعبة التي لا حصر لها، تتطلب إعادة النظر في ترتيب الأولويات من أجل بناء اقتصاد يتسم بمزيد من العدالة والاحتواء والاستدامة، وهو ما يعتمد على طريقة إدارة المجتمع لشئونه المالية التي تُقرر مصير الأمة ورخاء الشعب.

من هذا المنطلق، يُمكن مناقشة مشروع الموازنة الجديد عن العام المالي 2022/2023، والذي قدر المصروفات العامة بنحو 2070 مليار جنيه مقابل 1837 مليار في موازنة العام الحالي، وبالتالي هبطت نسبتها للناتج المحلي الإجمالي من 17.2% إلى 16.7%، وتحرك العجز الكلي قليلاً ليصل إلى 6.1% مقابل 6% خلال الفترة نفسها، وكلها أمور تشير إلى أننا أمام موازنة تقشفية وليست توسعية، ويصبح التساؤل عن مدى قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

ومما لا شك فيه فإنّ تراجع النمو العالمي سوف يؤثر على العديد من المتغيرات، أولها وأهمها حركة التجارة الدولية التي ستتأثر بالسلب، وهنا تشير تقديرات المالية إلى أن كل انخفاض 1% في حركة التجارة الدولية يؤثر على إجمالي ما يتأتّى للخزانة العامة من إيرادات قناة السويس بنسبة 2%. هذا فضلاً عن زيادة التوقعات بارتفاع أسعار الفائدة العالمية وانعكاسها على أوراق الدين الحكومي، حيث تشير التقديرات إلى أن ارتفاع 1% يؤدي إلى زيادة خدمة دين أجهزة الموازنة بنحو 30-25 مليار جنيه.

يُضاف إلى ذلك أنّ الموازنة الحالية والمعدلة قائمة على أساس متوسط سعر برميل النفط 75 دولارًا، وبالتالي فإن ارتفاع السعر سوف يؤثر سلبيًا على صافي العلاقة بين هيئة البترول والخزانة العامة وارتفاع فاتورة دعم المنتجات البترولية، وينطبق القول نفسه على أسعار السلع الأساسية خاصة القمح المستورد، حيث كانت التقديرات عند 300 دولار للطن، بينما وصل سعره إلى نحو 375 دولارًا. ومما زاد من تعقيد المشكلة تزايد عجز الموازنة إلى 4.7% خلال الشهور السبعة الأولى من العام الحالي مقارنة بنحو 4% خلال الفترة نفسها من العام السابق.

عودة السياسة المالية

لقد أعادت الأزمة الاقتصادية العالمية الاعتبار مرة أخرى للسياسة المالية، حيث كان التركيز، قبل الأزمة الحالية، يتجه إلى السياسة النقدية باعتبارها القادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي. بينما أثبتت التغيرات الحالية أن السياسة المالية هي الأداة الأهم في سبيل تحقيق التنمية الاحتوائية الشاملة، الأمر الذي يتطلب زيادة الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية، حتى لو أفضت إلى تحريك العجز في الموازنة مؤقتًا.

وتكتسب السياسة المالية خصوصيتها من كونها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تُمكّن الدولة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى معيشة ورفاهة المواطنين. كما أنها تعكس الموارد المالية المتاحة، التي يمكن استخدامها في تمويل الخدمات التي عادةً لا يقبل على توفيرها القطاع الخاص.

لذلك فقد أُعيد النظر في دور سياسة المالية العامة في العقد الأخير على إثر الأحداث والظروف التي مر بها الاقتصاد العالمي، وأبرزها الأزمة المالية العالمية 2008، وفيروس كورونا. وأصبح يُنظَر إلى سياسة المالية العامة عمومًا باعتبارها أداة فعالة لتشجيع النمو الاحتوائي، والمساهمة في استقرار الاقتصاد الكلي، ولا سيما أثناء فترات الركود وحين تصبح السياسة النقدية أقل فعالية. وفي الوقت نفسه، تزداد أهمية الإدارة المالية العامة السليمة مع ارتفاع مستويات الدين ووجود تحديات ديموغرافية طويلة الأجل وزيادة المخاطر.

وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن ترتكز السياسات على إطار موثوق للمدى المتوسط يضمن بقاء الدين في حدود يمكن تحملها، وإدارة المخاطر بكفاءة، وبناء هوامش أمان أثناء فترات الصعود الدوري وعلى وجه الإجمال. وبعبارة أخرى، فإن السياسة المالية ينبغي أن تكون مواتية للنمو، وذلك باستخدام الإجراءات الضريبية والإنفاق العام كأدوات هيكلية لدعم محركات النمو طويل الأجل، ولا تزال هناك دواعٍ قوية لزيادة الاستثمار العام نظرًا لمواطن الضعف الكبيرة في البنية التحتية، وإن كانت دقة اختيار المشروعات والإدارة والتقييم من المفترض أن تضمن كفاءة الاستثمار أيضًا.

لذلك، فإن حسن إدارة المالية العامة يتوقف على مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الرئيسية لها، كما أنّ تحديد خطورة العجز من عدمه يرتبط بالأساس بالحالة الاقتصادية للبلاد، سواء في الأجل القصير والمتوسط أو الطويل. أي إن هدف التنمية يحظى بالأولوية في السياسة الاقتصادية، حتى ولو جاء على حساب التوازن المالي. إذ إن زيادة الإنفاق العام، مع ما يترتب عليه من زيادة للقوى الشرائية للمجتمع كوسيلة للانتعاش الاقتصادي، تصبح أمرًا مطلوبًا.

من هنا، تناقش فكرة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام الذي يحقق الأهداف المنوطة به، وهو ما يتوقف على طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، الأمر الذي يتيح للمجتمع تحديد كيفية إنفاق الموارد المحدودة بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية في المجالات التي تحتاج إلى التدخل العام. من هذا المنطلق، تناقش فكرة تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق العام، وهو ما يتطلب تحديدًا دقيقًا للمجالات التي يجب أن يكون للحكومة دور واسع فيها، وتلك التي لا ينبغي أن يكون لها فيها دور على الإطلاق.

نموذج تنموي ملائم

كل هذه الأمور تشير إلى ضرورة إجراء تغييرات في مجموعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين والدولة، والبحث عن نموذج تنموي يتلاءم مع الواقع الجديد، ويبني على الثقة والاحتواء والشفافية والمساءلة، ويتعامل بصورة أفضل مع المرحلة الجديدة القائمة على الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا، ويشجع الإبداع والابتكار، ويساعد على توفير فرص عمل جيدة للداخلين إلى سوق العمل، ويجعل النمو أكثر احتواء لكل الشرائح الاجتماعية، وقادرًا على الاستدامة. وهي -بعبارة أخرى- صياغة عقد اجتماعي جديد بين المجتمع والحكومة يقوم على الشرعية والعدالة والنفع للجميع ومضمون بالقوة العامة والسلطة العليا، كما ذكر جان جاك روسو في كتابه «العقد الاجتماعي».

تأتي أهمية هذه المسألة في ضوء ما أشار إليه المفكر الاقتصادي الهندي والحائز على جائزة نوبل «أمارتيا صن» في كتابه المعنون «التنمية حرية» من أن التنمية هي عملية توسيع في الحريات الحقيقية للناس، وبالتالي فهي ليست فقط نموًا في الناتج أو زيادة في الدخول، ولكنها بالأساس توسيع نطاق الحريات التي يتمتع بها الأفراد جنبًا إلى جنب مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك، ينبغي أن يقوم العقد الاجتماعي الجديد على دور أكبر للدولة، وخاصةً فيما يتعلق بتعزيز النمو وتحقيق العدالة الاجتماعية، باستخدام أدوات السياسة المالية، وذلك لكونها القادرة على إحداث فروق كبيرة في معالجة عدم المساواة. وأصبح الإنفاق العام يلعب دورًا أكبر عن ذي قبل في تعزيز النمو الاحتوائي والمستدام، وأصبح يُنظَر إليه باعتباره أداة فعالة لتشجيع النمو الاحتوائي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما أن الإنفاق العام على الصحة والتعليم يُسهم مباشرة في تحسين نوعية الحياة، ويؤدي إلى جودة النمو، ويزيد من رأس المال البشري، وبالتالي يُعد بمثابة استثمار قومي جيد يقوم بتغطية تكاليفه من خلال زيادة الإنتاجية وزيادة الدخول.

2

تأثيرات حرب أوكرانيا على أهداف

رؤية 2030 VISION OF EGYPT

لم تكد دول العالم تستفيق من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها جائحة كوفيد- 19 على مدار أكثر من عامين، إلا ووجدت نفسها أمام تداعيات جديدة تفرضها الحرب الروسية الأوكرانية من شأنها أن تقوض الجهود المبذولة لتحقيق أهدافها التنموية؛ فعلاوةً على الصعوبات التي تواجهها الاقتصادات النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة في 2015، أصبحت تلك الدول تواجه ضغوطًا أكبر تعوقها عن التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف، حيث أصبحت بحاجة إلى إعادة صياغة أجنداتها التنموية المحلية تماشيًا مع مستجدات الأحداث، فكيف سيؤثر ذلك على رؤية مصر 2030؟.

محمود سلامة

باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تباطؤ التقدم

- وفقًا لتقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد، فلن تؤثر الحرب على أوكرانيا والدول المجاورة لها فقط؛ وإنما يمتد تأثيرها إلى ما وراء ذلك النطاق الجغرافي، حيث سيعاني الاقتصاد العالمي من تباطؤ النمو وزيادة معدلات التضخم نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة، مما يؤدي إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب. فعلى سبيل المثال، أدت انقطاعات سلاسل الإمداد من روسيا وأوكرانيا اللتين تعدان من أكبر البلدان المصدرة لعدد من المواد الغذائية والنفط والغاز إلى ارتفاع الأسعار، خاصةً أسعار الغذاء التي شهدت قفزة في ظل المستويات التاريخية لسعر القمح الذي تُسهم أوكرانيا وروسيا بنسبة 30% من صادراته العالمية.

- توضّح مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التأثيرات الأبرز للحرب على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في النتائج السلبية لارتفاع أسعار المواد الغذائية والأسمدة المتمثلة في تفاقم الفقر والجوع وزيادة مستويات سوء التغذية واتساع الفجوة بين الدول والأفراد في مستويات الدخل، كما أن هناك مخاوف كبيرة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية المحتملة التي يمكن أن يتسبب فيها التضخم المصحوب بركود اقتصادي وزيادة أعباء الديون في الدول النامية. وتمتد الآثار السلبية لتشمل انخفاض التحويلات الخارجية، وتراجع عائدات السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى تقلب الأسواق المالية وأسعار الصرف في بعض الدول، وفرض صعوبات أمام التحول إلى الطاقة النظيفة في ظل ارتفاع التكلفة بسبب الأحداث الجارية.

- من المتوقّع أن يكون لارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة تأثير مضاعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ستعاني اقتصادات تلك المنطقة من تراجع ثقة مجتمع الأعمال، وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما الحفز على خروج رأس المال منها. ولا يمكن أن تكون مصر بمعزلٍ عن المنطقة في تحمل التبعات سالفة الذكر، حيث تأتي 80% من وارداتها من القمح من روسيا وأوكرانيا، كما أنها مقصد سياحي يحظى بإقبال كبير من كلا البلدين، وسوف تشهد كذلك انكماشًا في نفقات زائريها.

- في إطار ما سبق، سوف تواجه مصري جملةً من العراقيل التي تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية التي نصت عليها "رؤية مصر 2030" التي انبثقت عن الأهداف الأممية السبعة عشر للتنمية المستدامة، ولعلّ أبرز أهداف التنمية المستدامة التي ستتأثر قدرة الدولة على تحقيقها تتمثل في: القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والوصول إلى طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، وتوفير العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.

أهداف قيد التأثر

على الرغم من وجود فجوات كبيرة في توفير البيانات حول تقييم التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة على مستوى الدول؛ إلا أن مصر كانت ضمن الدول التي تجري مراجعات دورية للتعرف على مدى التقدم الذي تحرزه نحو أهدافها التنموية. ففي 2018، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المراجعة الوطنية الطوعية الأولى، ثم أصدرت المراجعة الطوعية الثانية في 2021، ويتضح التقدم الذي أحرزته مصر نحو أهداف التنمية المستدامة الأكثر تأثرًا بالحرب الروسية الأوكرانية في النقاط التالية:

- **الهدف الأول - القضاء على الفقر:** توضح المراجعة الطوعية الأخيرة التي قدمتها وزارة التخطيط أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني المقدر عند 735.5 جنيهًا/شهر و857 جنيهًا/شهر في 2020، انخفضت من 32.5% في 2018 إلى 29.7% في 2020، لكن هذه البيانات تحتاج إلى تحديث في ظل التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا ومن بعدها الحرب الروسية في أوكرانيا، حيث تم خفض قيمة العملة المحلية، مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية بما يفرض أعباء إضافية على المواطنين.

- **الهدف الثاني - القضاء التام على الجوع:** وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط، فقد تحسنت المؤشرات الفرعية المرتبطة بهذا الهدف بين عامي 2015 و2018؛ إلا أن مؤشر الأمن الغذائي انخفض في عام 2020 إلى 61.1 نقطة بعد أن بلغ 65.4 نقطة في 2019، وقد يرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تداعيات الجائحة.

- **الهدف الثالث - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:** تحسنت المؤشرات الفرعية المرتبطة بهذا الهدف بين عامي 2015 و2019، حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء إلى 99.7% في 2019، كما ارتفعت حصة الطاقة المتجددة من إجمالي إنتاج الطاقة إلى 8.8%؛ إلا أن رفع أسعار الطاقة خلال الفترة الماضية لم يَلْقَ استحسانًا بين فئات المجتمع المختلفة نظرًا لتدني مستوى الدخل في مقابل الاحتياجات اليومية لهم.

- **الهدف الرابع - العمل اللائق ونمو الاقتصاد:** في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات البطالة إلى 7.3% خلال الربع الرابع من العام المالي 2019/2020، تراجعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولكن المؤشر الأبرز المرتبط بهذا الهدف هو تراجع إجمالي إيرادات السياحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.7% في 2020، ويرجع ذلك في الأساس إلى حالة الغلق التي فرضتها الدول أثناء الجائحة، ويعد هذا المؤشر الأكثر تأثرًا بالحرب الروسية الأوكرانية نظرًا لما يُمثله السياح الروس والأوكرانيون كنسبة من إجمالي السياح إلى مصر سنويًا.

- **الهدف الخامس - الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية:** على الرغم من التحسن الملحوظ في حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصادرات المصنعة ووصولها إلى 10% في 2020، فإن هذه النسبة قد تتأثر بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار الخامات والصعوبات اللوجيستية التي فرضتها الحرب، وهو ما يستوجب اللجوء إلى سياسات حمائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حفاظًا على استمرارها في الأسواق.

تخفيف الأثر

- لجأت الحكومة المصرية إلى اتخاذ جملة من التدابير الاحترازية لمواجهة الآثار السلبية التي خلّفتها الحرب الروسية؛ فمن أجل الحفاظ على معدلات تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ومنع تدفقها إلى الخارج، خفّض البنك المركزي قيمة العملة المحلية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ من شأنه أن يؤثر على التقدم نحو مستوى جودة حياة المواطنين الذي تسعى الدولة المصرية لتحقيقه بحلول 2030، وكان من الممكن أن يؤدي ارتفاع الأسعار بهذا الشكل في مدى زمني قصير إلى حدوث توترات اجتماعية لولا وجود شبكات أمان اجتماعي واتخاذ إجراءات حمائية للفئات الأكثر احتياجًا.

- نظرًا للضغوط التي فرضتها الإجراءات المتخذة على الموازنة العامة للدولة، فإن مراجعة أهداف التنمية المستدامة التي تتضمنها "رؤية مصر 2030" في ضوء الإمكانات المتاحة، وتطوير السياسات المتبعة لتحقيق تلك الأهداف، والتوسع في تنفيذ المبادرات التنموية مثل "حياة كريمة" و"تنمية الأسرة المصرية"؛ يُعد ضرورةً لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد اتخذت وزارة التخطيط خطوة مماثلة في 2018 عندما أدخلت بعض التعديلات على "رؤية مصر 2030" لتتماشى مع واقع الدولة آنذاك.

في الأخير، يمكن القول إن تأثير الحرب الروسية الأوكرانية لن يقتصر على النطاق الجغرافي للحرب، وإنما يمتد ليشمل غالبية دول العالم، الأمر الذي يمثل عائقًا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة عالميًا، ويتطلب تحديثًا للأجندة الأممية والخطط الوطنية لتحقيق تلك الأهداف على حد سواء؛ ولا يمكن استثناء مصر من اتخاذ مثل تلك الخطوة، حيث تشير المراجعة الطوعية التي قدمتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في 2021 إلى تراجع بعض المؤشرات، مما يفرض إعادة تقييم للوضع الحالي في ظل مستجدات الأحداث من أجل استمرار التقدم صوب الأهداف الإنمائية بحلول 2030.

رؤية مصر 2030

- أجندة مصرية للتنمية المستدامة تم إطلاقها في فبراير 2016، وتم تحديثها في مطلع عام 2018 بمشاركة كافة أصحاب المصلحة من شركاء التنمية، لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي. وتعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات.
- تستهدف رؤية 2030 الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته، والعدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، وبناء اقتصاد تنافسي ومتنوع، وتعزيز المعرفة والابتكار والبحث العلمي، ونظام بيئي متكامل ومستدام، وحوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع، وتعزيز السلام والأمن، وتعزيز الريادة المصرية.

م	أبرز مؤشرات التنمية المستدامة				
	أهداف التنمية المستدامة	أبرز المؤشرات الفرعية	المستهدف بحلول عام 2030	قيمة المؤشر على المستوى الوطني	سنة القياس
1	القضاء على الفقر	نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع	%0	%4.5	2020
2	القضاء على الجوع	الطول بالنسبة للعمر (التقزم)	%10	%21	2014
		انتشار سوء التغذية (الهزال)	%2	%8	2014
		انتشار الأنيميا بين الأطفال	%15	%27	2014
3	الصحة الجيدة والرفاه	معدل الأطباء البشريين لكل 10000 من السكان	%20	%11.3	2017
		نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة (%)	%74	%58.8	2015
4	التعليم الجيد	نسبة الأمية بين السكان (15-35) عامًا	%7	%28	2014
		نسب التسرب من التعليم	%1	%2.67	2019
5	المساواة بين الجنسين	مشاركة الإناث في القوى العاملة	%23	%13.8	2020
		مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	0.367	0.449	2019
6	المياه النظيفة والنظافة الصحية	الوصول إلى الصرف الصحي المحسن (%)	%88.7	%70.6	2019
		الوصول إلى مصادر المياه المحسنة (%)	%100	%97	2020
7	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	نسبة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء	%32.5	%8.8	2019
8	العمل اللائق ونمو الاقتصاد	نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد	%5	%3.6	2020
		القطاع غير الرسمي (% من إجمالي القوى العاملة)	%44	%55.3	2020
		معدل البطالة	%5	%7.3	Q4 - 2020
9	الصناعة والابتكار	القيمة المضافة للتصنيع غير النفطي (% من الناتج)	%25	%11.7	2020
		اشتراكات النطاق العريض الثابت (الإنترنت)	17.4	6.5	2020
10	الحد من أوجه عدم المساواة	معامل جيني	0.275	0.29	2019
11	مدن ومجتمعات محلية مستدامة	تلوث الهواء PM2.5	54.1	87	2019
12	الاستهلاك والإنتاج المسئولان	الخسائر الزراعية عبر سلسلة الغذاء	%20.6	%22.3	2019
13	العمل المناخي	انبعاثات الكربون (مليار طن)	0.09	0.055	2019
14	الحياة تحت الماء	إجمالي الإنتاج السمكي السنوي) مليون طن متري)	3	1.8	2019
15	الحياة في البر	إجمالي مساحة الغابات في مصر (ألف هكتار)	76	75	2019
16	السلام والعدل	مدركات الفساد	4.3	3.5	2019
		فعالية الحكومة	2.6	1.84	2019
17	عقد الشراكات	إجمالي الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%23	%18.4	2019
		إجمالي الصادرات المصرية (مليار دولار)	104	45.2	2021

المصادر:

- موقع الرئاسة المصرية https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030/
- تقرير التنمية البشرية في مصر 2021.
- رؤية مصر 2030.
- تقرير المراجعة الوطنية الطوعية – مصر 2021 – الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

3

تحديات رفع كفاءة مخزون السلع الاستراتيجية في مصر

تشهد المنطقة العربية، وفي القلب منها مصر، الكثير من التقلبات الاقتصادية والسياسية منذ عام 2011، فضلاً عن تعرّض دول العالم للعديد من الصدمات عميقة الأثر منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، مرورًا بأزمة الديون في 2013، وجائحة كورونا 2020، وانتهاءً بالحرب التي اشتعلت مؤخرًا بين روسيا وأوكرانيا. وإذا ما أضفنا ارتفاع معدلات النمو السكاني في مصر، فإن اعتبارات الأمن الغذائي وتكوين احتياطي مناسب من السلع الاستراتيجية تصبح ضرورة حتمية لتحقيق الاستقرار ناهيك عن التنمية المستدامة. فكيف يمكن رفع كفاءة إدارة هذا المخزون السلعي لمواجهة الأزمات؟.

د. مدحت نافع

مستشار وزير التموين والتجارة،

الرئيس السابق للشركة القابضة للصناعات المعدنية

أبرز سلع الاحتياطي الاستراتيجي

تُعد مواد الطاقة، خاصةً منتجات الوقود الأحفوري، والخامات المعدنية، والمواد الغذائية، أبرز المجموعات السلعية التي ينبغي أن تحظى باهتمام الدولة لتحقيق درجة من درجات الاكتفاء الذاتي لمواجهة الأزمات المحلية والعالمية. ويمكن طرح طريقة تعامل الحكومة معها في مصر على النحو التالي:

- **المواد البترولية:** إذا كان مخزون المواد البترولية في مصر يحظى بإدارة متطورة للمخاطر السوقية تشمل التعامل بيعًا وشراءً في سوق المشتقات المالية، مثل العقود الآجلة والمستقبلية وعقود الخيارات، التي تسمح لمصر بالتحوّط المالي ضد مخاطر تقلبات أسعار النفط ومشتقاته اللازمة لحفز معدلات النمو؛ فإن هناك العديد من الخطوات التي تتخذها الدولة ممثلةً في وزارة البترول والثروة المعدنية لضمان جودة وسلامة التخزين المادي لاحتياجات الدولة من الوقود، ولحركة تداوله ونقله بين دول الجوار باعتباره مكونًا هامًا في الصادرات المصرية سواءً في صورته الخام أو ذات القيمة المضافة.

- ومن بين هذه الخطوات توقيع وزير البترول والثروة المعدنية في فبراير 2019 اتفاقية تعاون استراتيجي بين الشركة العربية لأنابيب البترول (سوميد) وشركة أرامكو السعودية، لتوفير سعات تخزينية لتجارة وتخزين زيت وقود عالي الجودة بطاقة إجمالية 222 ألف م3 في موقع الشركة بسيدي كرير، مما يساعد على إعادة التصدير إلى السوق الأوروبية. وتعد تلك الخطوة من أبرز محاور استراتيجية وزارة البترول لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة النفط والغاز.

- ومن جهةٍ أخرى، تم توقيع اتفاقية أخرى مع شركة أرامكو السعودية للاستفادة من منصة سوميد البحرية في العين السخنة ومرافقها، من خلال توفير سعات تخزينية لاستلام وتخزين وتداول زيت الوقود، بسعة إجمالية تبلغ 165 ألف م3 في موقع الشركة بالعين السخنة، بغرض تغذية محطات توليد الكهرباء في المملكة العربية السعودية، أو لإعادة تصدير الزيوت، أو تلبية احتياجات السوق المحلي المصري، أو توفير الوقود للسفن في المنطقة.

- **الخامات المعدنية:** وكما هو حال النفط، تُعد مصر مستوردًا صافيًا لمستلزمات الصناعات المعدنية مثل الفحم، ومربعات وخردة الحديد، والمدخل الرئيس في صناعة الألومنيوم وهو الألومينا، لكن الطاقة التصميمية لمصانع الحديد والصلب في مصر تسمح بإحلال الواردات من المربعات والمسطحات من الحديد. غير أن تكنولوجيا الإنتاج تعتمد على الخردة المستوردة والحديد المختزل والمكورات المستوردة أيضًا، ولا تستفيد من خامات الحديد في الواحات وغيرها من المناطق في مصر. أما الألومينا، فلا توجد بمصر بشكل يسمح باستخراجها اقتصاديًا، وكذلك تخلو البلاد من النحاس وخامات الفحم المطلوبة في صناعتي الحديد والأسمنت.

- مثل هذه الندرة في الخامات الطبيعية، مع صعوبة تكوين احتياطيات كبيرة من تلك الخامات لفترات طويلة نظرًا لصعوبة التخزين وارتفاع التكلفة وتقلّب الأسعار باستمرار؛ تستلزم تعاونًا إقليميًا في توفير الإمدادات، وضمان استقرار سلاسل الإمداد من المنبع upstream في دول عربية وإفريقية من خلال ملكية وإدارة مشتركة للمناجم ولصناعة المدخلات في تلك الدول.

- **المواد الغذائية:** إذ يؤدي تراجع مستوى التكنولوجيا ومعدات التخزين إلى زيادة نسبة الخسائر الزراعية، خاصة في مرحلة التخزين،

بالإضافة إلى النقص في تطوير وتوفير السعات التخزينية بما يتناسب مع الكميات المطلوب تخزينها لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلك المصري. وإذ تعد مصر المستورد الأكبر للقمح في العالم في عام 2020 بكمية واردات بلغت تقريبًا 12.6 مليون طن (2019/2020)، فإن زيادة الإنتاج المحلي للقمح لا يتوقف فقط على حوافز المزارعين، وتشجيع الزراعة التعاقدية، وتحسين طرق الري من خلال تبطين الترع، وزيادة الرقعة الزراعية من خلال مشروع 1.5 مليون فدان فحسب؛ وإنما يمتد إلى كيفية تخزين الإنتاج المحلي لأطول فترة ممكنة بأقل هدر وفاقد ممكن.

- وقد بلغت السعات التخزينية لصوامع القمح في 2014 ما يقرب من 1.7 طن، تضاعفت في 2020 لتبلغ 2.14 مليون طن. كما تمت زيادة تلك السعة التخزينية في 2021 بصومعة الصالحية بسعة 90 ألف طن، وأبو صوير بسعة 30 ألف طن. ومنذ عام 2014، تم إنشاء 35 صومعة جديدة بتكلفة 5.6 مليارات جنيه للحد من الهدر البالغ 15%-10%. ومن الجدير بالذكر أن الصوامع القائمة تستخدم أحدث تكنولوجيا على مستوى العالم للحفاظ على المخزون. وكما ورد في حديث لممثل وزارة التموين والتجارة الداخلية فإن الاستهلاك على مدار العام يبلغ 9.6 ملايين طن، بينما الإهدار يكون 960 ألف طن، أي إن تكلفة القمح المهدر بالأسعار الحالية تقترب من 8 مليارات جنيه في العام، وهو المبلغ الذي وفّرته الصوامع الجديدة.

- وإذا كانت واردات القمح تغطي تقريبًا 60% من الاستهلاك في مصر، فقد نوّعت مصر من مصادر الاستهلاك بحيث اشتملت تقريبًا على 11 دولة عام 2020. وعلى الرغم من كون روسيا وأوكرانيا (دولتا الأزمة الحالية) تمثلان معًا 80% من واردات القمح المصري في عام 2021، فإن اعتبارات الجودة والسعر كانت السبب في هذا التركّز، ويمكن إعادة توزيع نصيب الدولتين على دول أخرى، مثل كازاخستان وفرنسا وكندا والولايات المتحدة.

- غير أن أزمة الحرب الروسية-الأوكرانية قد دفعت العديد من الدول المصدّرة إلى اتخاذ تدابير وقائية من شأنها زيادة القدرة على الاكتفاء الذاتي وتراكم المخزون الاستراتيجي لفترات أطول من المعتاد، الأمر الذي من شأنه أن يضر بحركة التجارة بشكل عام ويزيد من الضغوط على أسعار القمح التي ارتفعت بالفعل إلى ما يقرب من 100% عن مستوياتها العام الماضي.

تحديات أساسية

ثمة تحديات أساسية أمام عملية تخزين المواد الغذائية خاصة في الدول النامية، لكن أغلبها يرجع إلى عنصر التمويل، وتتمثّل في الآتي:

- **ارتفاع التكاليف المالية:** حيث إن تخزين المواد الغذائية هو عملية مكلفة، بداية من الشراء إلى التوزيع مرورًا بالتخزين والحفظ وتدوير أو تجديد المخزون، فكل ذلك يتطلب ميزانية ضخمة. وأشارت دراسة أجرتها منظمة Action Aid في عام 2011 إلى أن تكلفة الاحتفاظ بمخزون الحبوب قد تصل إلى 15% - 20% من قيمة المخزون سنويًا. وتختلف تلك النسبة باختلاف طبيعة وحجم الإنتاج والاستهلاك في الدولة. ففي عام 2006 شكلت تكاليف التخزين في الفلبين (وهي مستورد رئيسي للأرز) 27% من إجمالي تكاليف التسويق، بينما لم تتعدّ تلك النسبة 8% في تايلاند، وهي المصدر الأكبر للأرز. وكان بإمكان الفلبين توفير ما مجموعه 0.34 بيزو فلبيني/كجم من الأرز إذا كان لديها نفس طريقة التخزين مثل تايلاند. كما يستحوذ النقل على الجانب الأكبر من تكاليف التسويق، حيث يمثل أكثر من 40% لكل من الفلبين وتايلاند.

- علاوةً على ذلك، أشار البنك الدولي في عام 2012 إلى أنّ تكلفة التخزين هي نفسها أو تتفوق على تكلفة البحوث والبرامج الزراعية الأخرى. إذ وجد أن الإنفاق على برامج التخزين العامة في الفلبين يمثل حوالي 0.4% -1.0% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين عامي 2005-2009، وهي نسبة كبيرة مقارنة بالبرامج الزراعية الأخرى (0.8% من الناتج المحلي الإجمالي)، والبحث والتطوير الزراعي (0.05% من الناتج المحلي الإجمالي)، الأمر الذي يكشف عن تكلفة الفرصة البديلة الكبيرة لأنشطة التخزين الغذائي، ويؤكد على ضرورة رصد استثمارات طويلة الأجل بغرض تحسين الإنتاجية الزراعية ونظام التسويق الزراعي. بالنسبة لإندونيسيا، على الرغم من أن الإنفاق على أنشطة التخزين العامة كان أعلى من الفلبين، إلا أنه مماثل تمامًا للإنفاق على البحث والتطوير في مجال الزراعة، وأقل من الإنفاق على البرامج الزراعية الأخرى.

- **ضعف نظم مراقبة المخزون والمعلومات:** لحصر مخزون الغذاء ومراقبته بشكل صحيح، يجب أن يكون هناك نظام مراقبة فعال للإمداد بالمخزون الغذائي واستخدامه. يتعين على الدول البدء بإنشاء نظام لجمع البيانات بما يحتاجه ذلك من ميزانية إضافية وقوى عاملة وتقنيات محدثة، الأمر الذي تفتقر إليه معظم الدول النامية. كذلك، يجب توافر سياسات واضحة لمراقبة المخزون في الدول التي تخلو حاليًا من تلك السياسات.

- **سعة تخزين منخفضة أو بنية تحتية غير كافية:** يُعد نقص مرافق التخزين وانخفاض طاقاتها التخزينية مشكلة كبيرة تواجه الدول ذات الاستهلاك الكثيف من المواد الغذائية وغيرها، والتي تحتاج إلى تشوين كميات كبيرة من تلك المواد. وسيتطلب بناء مثل هذه المرافق ميزانية حكومية ضخمة، وتعمد بعض الدول إلى المشاركة مع القطاع الخاص لتوفير تلك المرافق.

- **سوء الإدارة وعدم التعاون بين أصحاب المصلحة:** تتعدد مظاهر الروتين الحكومي والإدارة غير الرشيدة للمعدات وتسييس بعض السلع الاستراتيجية وشيوع مظاهر الفساد المؤسسي، ضمن التحديات التي تواجه كفاءة عمليات التخزين للمواد الغذائية. كما أن هناك حاجة لتأهيل قدرات الأشخاص المكلفين بإدارة ومراقبة المخزونات، لضمان التعامل السليم مع السلع وتقليل الهدر والفاقد.

- **تراجع البحث والتطوير والابتكار:** هناك أبحاث محدودة أُجريت على احتياطيات الغذاء في مختلف الدول. ويتطلب الحفاظ على السلع الغذائية وتأمين إمداداتها وجودتها الكثير من الاستثمار في مجالات التكنولوجيا والبحث والتطوير. وتعتمد القدرة التنافسية للدولة في الأسواق العالمية على تقدمها في هذا المجال.

رفع كفاءة المخزون

من واقع التجارب الدولية المختلفة، هناك عدد من الإجراءات التي ترفع من كفاءة إدارة المخزون السلعي أبرزها:

- **إنشاء منظومة للبيانات وأنظمة المراقبة:** تحتاج الحكومات إلى تخصيص ميزانية لإنشاء أو تحسين أنظمة مراقبة المخزون الحالية لمساعدتها في صياغة سياسات قائمة على الأدلة وضمان الإدارة السليمة للاحتياطيات. يمكن للدول أيضًا تكوين احتياطي إقليمي للمنتجات النفطية والمنتجات الغذائية الهامة مثل القمح والذرة والأرز والسكر. كما يمكن إنشاء قواعد بيانات للمخزون، لتشجيع الشفافية وبناء الثقة بين الدول المجاورة في الإقليم. ويساعد هذا على التنبؤ بأحجام الطلب والعرض للسلع، وتحديد مستويات الإنتاج، والقدرة على تقدير الحجم الأمثل لاحتياطيات الغذاء المطلوبة طوال العام.

- **إعادة النظر في السياسات الحالية وتقييمها:** بالنسبة للدول التي لديها بالفعل سياسات قائمة بشأن الاحتياطيات الغذائية، هناك حاجة إلى إعادة النظر فيها وتقييمها من أجل تحديد المستوى المناسب للتدخل الحكومي اللازم لإدارة المخزون، والتعامل مع صدمات السوق بشكل صحيح.

- **تعزيز ممارسات الإدارة:** يجب أن تستثمر الحكومة في بناء وتعزيز قدرات الأشخاص المشاركين في إدارة احتياطي الغذاء. كما يجب تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. هناك أيضًا حاجة لتقليص وترشيد العملية الإدارية للاحتياطيات الغذائية، خاصة أثناء حالات الطوارئ.

- **تشجيع الاستثمار في البنية التحتية:** خاصةً بالنسبة لدول الفائض الغذائي التي يجب أن تستثمر حكوماتها في بناء أو تطوير مرافق البنية التحتية لتخزين وحفظ مخزون الغذاء. وهذا من شأنه أن يقلل بشكل كبير من الهدر وعدم الكفاءة في التخزين. ويمكن للحكومة تمويل تلك الاستثمارات من خلال نظم المشاركة المختلفة مع القطاع الخاص.

- **تحديث العمليات والتقنيات:** هناك حاجة إلى قيام الدول بتحديث عملياتها واعتماد تقنيات متطورة في تخزين الأغذية فيما يتعلق بشكل أساسي ببدائل حفظ الأغذية. ومن شأن ذلك أيضًا تحقيق وفورات جانبية منها زيادة القدرة التنافسية للدول المصدّرة في الأسواق الإقليمية والعالمية، من خلال تلبية معايير جودة الغذاء.

- **تقديم الدعم لقطاع الزراعة:** لن يكون تخزين الأغذية قابلاً للاستمرار بدون قطاع زراعي عامل ومنتج. لذلك تعمد مختلف الحكومات إلى تقديم الدعم للزراعة. ويمكن أن يكون هذا في شكل إعانات أو قروض أو إصلاحات في السياسة من شأنها أن تمكّن المنتجين من العمل بفعالية وتنافسية. ومن أمثلة نظم الدعم، تشجيع الزراعة التعاقدية وتوفير البذور والأسمدة بأسعار مناسبة، ورفع أسعار توريد المنتجات الهامة أثناء الأزمات.

- **تنويع المخزون السلعي:** على الرغم من أهمية محصول أو منتج بعينه لدولة أو إقليم ما، فإنه من المناسب أن يتم تكوين مخزون سلعي من أي سلعة تتوافر فيها الشروط التالية، وهي وجود طلب محلي قوي، ويتم استهلاكها بانتظام أو تمثّل غذاء أساسيًا، وندرة البدائل من حيث الأفضلية والقدرة على تحمل التكاليف، وسهولة التخزين والمعالجة، وتوافر المساحات الملائمة للتخزين، ولديها غلة أو أحجام إنتاج عالية.

- **استخدام العقود والمشتقات:** لتأمين الإمدادات المستقبلية تلجأ الكثير من المؤسسات والدول إلى التعامل بيعًا وشراءً للعقود المستقبلية وعقود الخيارات والعقود الآجلة. وتوفّر تلك الآلية درجة هامة من التحوّط ضد التقلبات في الأسعار والمعروض العالمي نتيجة لاضطرابات المناخ أو الاضطرابات السياسية والأمنية أو الأمراض والأوبئة والكوارث الطبيعية. غير أن المراكز المكشوفة لتلك المنتجات تشكّل بدورها ضغطًا على أسعار المنتجات الصادرة لتأمينها، خاصة إذا أفرط المضاربون في فتح تلك المراكز. على سبيل المثال، يُرجع البعض جانبًا من الارتفاع الكبير في أسعار القمح مؤخرًا بأكثر من 40% خلال الحرب بين روسيا وأوكرانيا إلى وجود مراكز كثيرة للبيع على المكشوف في عقود القمح المستقبلية، الأمر الذي دفع المضاربين أصحاب تلك المراكز إلى تكثيف مشترياتهم للقمح في السوق الحاضرة قبل مزيد من الانفلات في الأسعار لغلق مراكزهم المكشوفة. وهذا الطلب المبالغ فيه أدى إلى التعجيل بوتيرة ارتفاع الأسعار.

فجوة القمح في مصر

- تُعد مصر من أكبر مستوردي القمح بين دول العالم بنحو 13 مليون طن سنويًا، وذلك لسد الفجوة بين الاستهلاك الذي يتخطى 21 مليون طن سنويًا والإنتاج المحلي الذي يقدر بحوالي 8.5 ملايين طن، كما يبلغ متوسط نصيب الفرد المصري من القمح في السنة حوالي 153.3 كجم.

- تعتمد الهيئة العامة للسلع التموينية 15 دولة لاستيراد الأقماح وهي: أمريكا، وكندا، وفرنسا، وأستراليا، وألمانيا، والأرجنتين، وروسيا، وأوكرانيا، ورومانيا، وبولندا، وبلغاريا، وصربيا، والمجر، وباراجواي، وكازاخستان.

- يكفي مخزون مصر من القمح الاستهلاك المحلي لمدة 2.6 شهر، وفقًا لتصريح المتحدث باسم مجلس الوزراء المصري في 4 أبريل 2022.

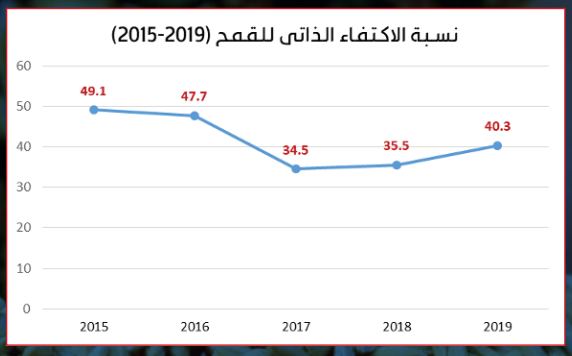

بلغ إنتاج القمح 9.1 ملايين طن عام 2019/2020 مقابل 8.6 ملايين طن عام 2018/2019 بنسبة زيادة قدرها 6.2%. ويرجع ذلك إلى زيادة المساحة المزروعة من القمح عام 2019/2020 بنسبة 5.8%، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية الفدان من القمح خلال هذا العام.

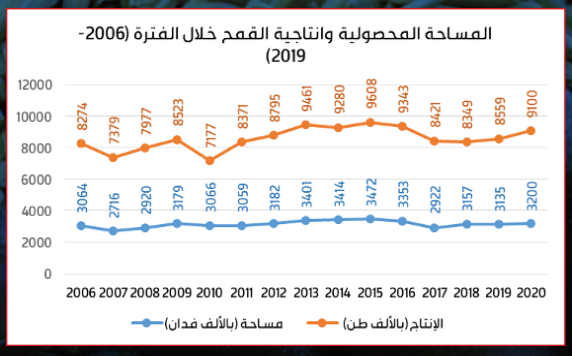

حتى سبتمبر 2021، تمت زيادة عدد الصوامع بنسبة 81.8%، حيث وصلت إلى 80 صومعة عام 2021 مقارنة بـ44 صومعة عام 2014، وزادت السعة التخزينية للقمح بنسبة 129.4%، ووصلت إلى 3.9 ملايين طن عام 2021 مقارنة بـ 1.7 ملايين طن عام 2014.

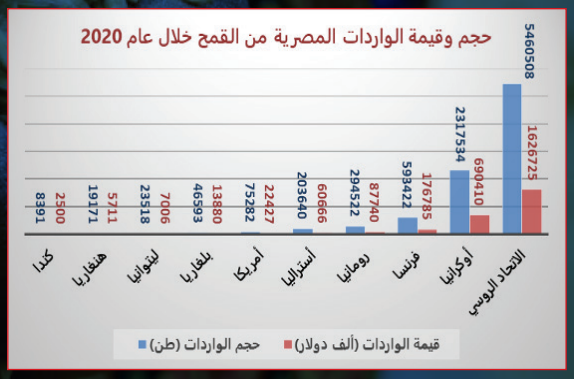

بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي المصري من القمح في عام 2019 نحو 40.3%، في حين لم تتخطَّ نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح حدود الـ 50% في أحسن أحوالها منذ 2015.

المصادر:

- بيانات منظمة الغذاء العالمي faostat، الكتاب الإحصائي السنوي، مصر في أرقام 2021، بيانات رئاسة مجلس الوزراء.

4

فرص مصر للتحول لمركز إقليمي للطاقة بعد حرب أوكرانيا

كشفت الحرب الأوكرانية عن مدى ثقل الاعتماد الأوروبي على النفط والغاز الروسيين، إذ تخشى الدول الأوروبية قطعَ موسكو إمدادات الطاقة لها ردًا على العقوبات الغربية. وزاد القلق الأوروبي إثر مطالبة موسكو "للدول غير الصديقة" -بما فيها الدول الأوروبية- بسداد المدفوعات الخاصة بالغاز والنفط بالروبل الروسي، بدلاً من الدولار واليورو بدءًا من الأول من إبريل 2022، وهو ما رفضته مجموعة السبع الصناعية الكبرى، وتمسكت به موسكو. فهل تشكل هذه السياقات فرصة لمصر كي تزيد صادراتها من الغاز إلى أوروبا، ومن ثم تحقيق هدفها الاستراتيجي في التحول إلى مركز إقليمي لإنتاج وتجارة الغاز في منطقة شرق المتوسط.

د. أحمد قنديل

رئيس وحدة الدراسات الدولية وبرنامج دراسات الطاقة،

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

اعتبارات الفرصة

- **ثمة مجموعة من الاعتبارات الأساسية وراء الفرصة المصرية في التحول إلى مركز للطاقة الإقليمي إثر المأزق الأوروبي في أمن الطاقة والذي كشفته الحرب في أوكرانيا، من أبرزها ما يلي:**

- يحصل الاتحاد الأوروبي على حوالي ثلث احتياجاته من الغاز الطبيعي من روسيا، ولا تتوافر أمامه بدائل عديدة يمكن الوصول إليها في حالة إعاقة توفير الإمدادات الروسية. إذ استوردت أوروبا في عام 2021 كميات هائلة من الغاز الطبيعي، تتجاوز 560 مليار متر مكعب، منها حوالي 155 مليار متر مكعب من روسيا. وتأمل دول الاتحاد الأوروبي خفض وارداتها من الغاز الروسي بمقدار الثلثين في عام 2022، كجزء من خطة للاستقلال عن الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام 2027، وفي الوقت ذاته تنامي مخاطر "تسييس الغاز الروسي" واستخدامه "كسلاح جيو سياسي" من جانب موسكو عقب حرب أوكرانيا.

- لدى أوروبا خياران رئيسيان لتخفيض واردات الغاز من روسيا، الأول، الحصول على المزيد من الغاز الطبيعي من الدول الأوروبية الموردة عبر خطوط الأنابيب. والثاني، استيراد المزيد من الغاز الطبيعي المسال (LNG) عبر الناقلات. بالنسبة للخيار الأول، فلن يكون في استطاعة الدول الأوروبية المنتجة للغاز، مثل النرويج أو هولندا أو بريطانيا، أن تعوض بشكل كامل الغاز القادم من روسيا، لأنها إما تنتج بأقصى قدراتها (حالتا النرويج وهولندا)، وإما أنها تعاني أصلاً من نقص في الغاز (حالة بريطانيا). لكن قد تستفيد أوروبا من واردات الغاز عبر خطوط الأنابيب القادمة، خاصة من الجزائر وأذربيجان، في ظل وجود فائض لدى هاتين الدولتين، لكن الخلاف الجزائري-المغربي قد يضع قيودًا في هذا المجال، بعد أن أدى هذا الخلاف إلى تعطيل خط الأنابيب المغاربي-الأوروبي منذ أكتوبر 2021.

- أما فيما يتعلق بالخيار الثاني، وهو استيراد الغاز الطبيعي المسال، فسيكون الحصول على كميات كافية لتعويض الواردات الغازية الروسية بالكامل أمرًا مكلفًا للغاية للأوروبيين في أفضل الأحوال، وربما غير ممكن من الناحية العملية، في ضوء "عدم وجود فائض غاز على المدى القصير"، من قبل مصدّرين مثل الولايات المتحدة وقطر، بسبب ارتباط هذه الدول بعقود سابقة. في ضوء ذلك، تبرز مصر كأحد أهم موردي الغاز المحتملين لأوروبا بحسب ما سوف نورده لاحقًا.

- تُعد مصر الدولة الوحيدة في شرق المتوسط التي تمتلك بنية تحتية تسمح لها بإسالة إنتاجها من الغاز الطبيعي وتصديره إلى أوروبا، من خلال محطتي إسالة في إدكو ودمياط. كما نجحت القاهرة في إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط لتعزيز التعاون في مجال تجارة الغاز قبل عامين، بالتعاون مع كل من اليونان، وقبرص، وإيطاليا، وإسرائيل، والأردن، وفلسطين، فضلاً عن توسع المنتدى لاحقًا من خلال قبول انضمام فرنسا للمنتدى بصفة عضو، وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بصفة مراقب.

- إلى جانب تمتّعها بموقع جغرافي قريب من أوروبا، تتميز مصر بوجود "فائض غاز للتصدير" إلى أوروبا في الفترة القادمة، مقارنةً بغيرها من موردي الغاز في العالم؛ حيث أدت الاكتشافات الغازية الهائلة في مياه شرق المتوسط، خاصة حقل ظهر، إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز منذ عام 2018 ووجود فائض للتصدير. كذلك، توصلت مصر إلى اتفاقات تجارية مع إسرائيل وقبرص من أجل استجرار الغاز من

هاتين الدولتين، ومعالجته في محطتي التسييل المصريتين في إدكو ودمياط، ثم تصديره إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية.

- عززت القاهرة أيضًا طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال إلى 12 مليون طن سنويًا، بعدما تمت إعادة تشغيل محطة الإسالة في دمياط في فبراير 2021، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية نحو 5 ملايين طن سنويًا، بعد أن كانت متوقفة عن التشغيل لنحو 8 سنوات، بجانب استمرار تشغيل محطة إدكو التي تبلغ طاقتها الإنتاجية نحو 7.2 ملايين طن سنويًا. وقد نجحت مصر في تشغيل المحطتين خلال الشهور الأخيرة من عام 2021 بكامل طاقتهما التصميمية البالغة 1.6 مليار قدم مكعبة في اليوم مستغلة الفائض المتاح عن الاستهلاك المحلي، بسبب تراجع استهلاك الغاز في محطات توليد الكهرباء في فصل الشتاء.

- وفقًا لبيانات وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، فقد بلغ إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المصري نحو 3.5 ملايين طن، خلال النصف الأول من العام المالي 2022-2021، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 6.5 ملايين طن بنهاية العام المالي الحالي في يونيو 2022، وهو رقم قياسي غير

مسبوق. وبناء على ذلك، حققت مصر في عام 2021 أعلى إيرادات من تصدير الغاز المسال منذ عشر سنوات، بعدما قفزت هذه الإيرادات بنسبة 550%، لتحقق 3.9 مليارات دولار، مقابل 600 مليون دولار خلال عام 2020. كما زادت صادرات الغاز الطبيعي المسال المصرية إلى أوروبا في العام الماضي أيضًا لتصل إلى 2.04 مليون طن متري، مقارنة بـ270 ألف طن متري فقط في 2020.

- تعتزم مصر زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي المسال خلال العام الجاري 2022، إلى 8.5 ملايين طن متري، وذلك لتحقيق الاستغلال الأمثل للمقومات التي تمتلكها مصر من تسهيلات الإنتاج المختلفة، من شبكة نقل الغاز الممتدة في مختلف محافظات الجمهورية، وخط الغاز العربي، وكذلك التسهيلات البحرية التي تغطي البحر المتوسط، ووحدتي الإسالة بإدكو ودمياط، وذلك بحسب تأكيدات وزير البترول والثروة المعدنية المصري.

- في هذا السياق، من المتوقع أن تسير مصر، على الأرجح، في مسارين رئيسيين؛ الأول يتمثل في زيادة كميات الغاز الإسرائيلي التي تستوردها مصر وتعيد تصديرها إلى 650 مليون قدم مكعب

يوميًا في الربع الأول من عام 2022، ارتفاعًا من 450 مليون قدم مكعب يوميًا حاليًا، بحسب وزير البترول والثروة المعدنية طارق الملا، الذي أوضح أن أي زيادات أخرى ستتطلب خط أنابيب بريًا إضافيًا يمكن إنشاؤه بحلول عام 2025. أما المسار الثاني فسوف يعتمد على تسريع إقامة خطوط أنابيب جديدة تحت البحر مع قبرص واليونان، مما سيسمح لمصر بزيادة صادرات الغاز وتعزيز مكانتها كواحدة من أهم موردي الطاقة إلى أوروبا.

- ثمة تطوران أساسيان يدعمان إمكانية أن تصبح مصر من أكبر موردي الغاز إلى أوروبا في الفترة القادمة. التطور الأول، يتعلق بقرار الإدارة الأمريكية في يناير 2022 سحب دعمها لمشروع خط أنابيب «إيست ميد» EastMed، وهو مشروع لنقل الغاز من إسرائيل وقبرص إلى أوروبا عبر اليونان. وقد تم اقتراح هذا المشروع في عام 2013، وكان من المقرر أن يبدأ تشغيله بحلول عام 2025، إلا أن عدم الجدوى الاقتصادية والصعوبات الفنية والاعتبارات البيئية أدت إلى تعثر هذا المشروع. أما التطور الثاني فهو إعلان ألمانيا، وهي من أكبر مستوردي الغاز الروسي في أوروبا، في فبراير الماضي عن خطوات لبناء محطتين لاستقبال الغاز الطبيعي المسال.

تحديات أساسية

تواجه مصر عدة تحديات في أن تصبح مركزًا إقليميًا للطاقة في ضوء تداعيات الحرب الأوكرانية على مشكلة أمن الطاقة في أوروبا، لعل أبرزها ما يلي:

- **إمكانية إحياء المسار التركي لنقل الغاز من إسرائيل إلى أوروبا** عبر إنشاء خط بحري جديد لنقل الغاز من شرق المتوسط إلى شبكة نقل الغاز التركية، وهو الأمر الذي برز مؤخرًا في الزيارة التي قام بها إسحق هرتزوج رئيس دولة إسرائيل إلى أنقرة في 9 مارس الماضي، وهي الزيارة الأولى لرئيس إسرائيلي منذ عام 2007. وكان من بين الأهداف المعلنة لهذه الزيارة التعرف على رؤية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشأن مد خط تصدير الغاز من شرق المتوسط إلى تركيا عبر قبرص. ورغم الجدوى الاقتصادية الواضحة في تشييد هذا الخط (مقارنة بكافة البدائل الأخرى لنقل الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا)، والدعم الأمريكي المتزايد له منذ قدوم إدارة الرئيس جو بايدن إلى البيت الأبيض؛ إلا أن المسار التركي يواجه في الحقيقة عقبات متعددة. فمن ناحية، لا بد وأن يمر إما عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، وعلاقاتها بتركيا تحول دون ذلك، أو عبر نظيرتها في لبنان وسوريا، والإشكاليات التركية مع الأخيرة تكفي لعرقلته.

- ومن ناحية أخرى، توجد إمكانية أخرى للمسار التركي عبر خط أنابيب بري لنقل الغاز. حيث أثارت أنقرة موضوع نقل الغاز من إسرائيل عبر الخط العربي الذي يمتد من العريش إلى العقبة ويخترق الأردن وسوريا، ويحتاج إلى مده بطول 100 كم أخرى ليتصل بشبكة التوزيع التركية لأوروبا، لكن سوريا وروسيا لن تسمحا بذلك على الأرجح. كما يعترض المسار التركي، سواء البحري أو البري، عقبة أخرى مهمة، وهي أن تل أبيب متعاقدة بالفعل على بيع قرابة 80% من إنتاجها

مـن الغـاز لسـنوات قادمـة، سـواء لمصـر لإعـادة تصديره بعد إسـالته، وللأردن، بخـلاف الكميات التي تحصـل عليهـا شـركات البتـرول المنتجـة للحقـول.

- **احتمـال إحيـاء مشـروع «إيسـت ميـد» مـن جديـد:** إذ ألمـح مايـكل ويـرث الرئيـس التنفيـذي لشـركة شـيفرون الأمريكيـة، فـي منتصـف مـارس 2022، إلـى إمكانيـة إحيـاء هـذا المشـروع للتخفيـف مـن تداعيـات الأزمـة الأوكرانيـة علـى أسـواق الغـاز الأوروبيـة، ودمـج اقتصاديـات شـرق المتوسـط وأوروبـا. كمـا أشـار رئيـس شـيفرون أيضًـا إلـى إمكانيـة حصـول هـذا المشـروع علـى التمويـل أسـوة بالتمويـل الأوروبـي لمبـادرة ربـط شـبكات الكهربـاء فـي إسـرائيل واليونـان وقبـرص بشـبكة الكهربـاء فـي أوروبـا. إلا أن هـذا الاحتمـال تواجهـه عقبـة رئيسـية، وهـي أن إسـرائيل لا تثـق فـي ثبـات الموقـف التركـي، وعـدم احترامـه الحـدود البحريـة والمناطـق الاقتصاديـة الخالصـة لـدول المنطقـة.

- **محدوديـة القـدرة التصديريـة لمرافـق التسـييل المصريـة:** ففـي ديسـمبر 2021، قـال وزيـر البتـرول المصـري إن محطـات الإسـالة فـي البـلاد تعمـل بكامـل طاقتهـا. وبالتالـي، مـن غيـر الواضـح كيـف يمكـن لمصـر زيـادة حجـم صادراتهـا مـن الغـاز الطبيعـي المسـال إلـى أوروبـا علـى 8.5 ملاييـن طـن متـري فـي المـدى القصيـر، وهـو أقصـى قـدرة تصديريـة فـي ظـل قـدرة محطـات التسـييل المصريـة فـي الوقـت الراهـن.

- يظـلّ أن الأزمـة الأوكرانيـة ضاعفـت مشـكلة نقـص إمـدادات الطاقـة لأوروبـا، وهـو مـا يخلـق "فرصـة تاريخيـة" لوضـع مصـر علـى خريطـة الطاقـة الأوروبيـة، وبالتالـي تحقيـق هدفهـا الاسـتراتيجي المتمثـل فـي أن تصبـح مركـزًا إقليميًـا لإنتـاج وتجـارة الطاقـة. فمـن الممكـن زيـادة حصيلـة تصديـر الغـاز الطبيعـي المصـري إلـى أوروبـا علـى المـدى القصيـر، فـي ظـل الـدور الـذي تلعبـه القاهـرة ضمـن "منتـدى غـاز شـرق المتوسـط"، عـلاوة علـى الاسـتفادة مـن خطـوط الأنابيـب المزمـع تدشـينها لاحقًـا بيـن مصـر مـن جهـة، واليونـان وقبـرص مـن جهـة ثانيـة، لزيـادة الكميـات المصـدرة لأوروبـا. ومـع ذلـك، تواجـه هـذه الفرصـة تهديـدًا إذا مـا حدثـت تفاهمـات إسـرائيلية تركيـة برعايـة واشـنطن بشـأن نقـل غـاز شـرق المتوسـط عبـر المسـار التركـي إلـى أوروبـا، أو إذا عـاد مشـروع خـط أنابيـب «إيسـت ميـد» إلـى الحيـاة مـرة أخـرى.

ختامًـا، مـن الضـروري أن تتطلـع مصـر لأبعـد مـن تصديـر الغـاز المسـال لأوروبـا، وهـو إنتـاج الكهربـاء الخضـراء، خاصـة مـن المصـادر المتجـددة، كالشـمس والريـاح، فضـلاً عـن إنتـاج وتصديـر نواقـل الطاقـة النظيفـة، كالهيدروجيـن الأخضـر، وهـو مـا سـوف يسـاهم بفعاليـة كبيـرة فـي تحقيـق هـدف مصـر الاسـتراتيجي لتصبـح مركـزًا إقليميًـا للطاقـة مـن جهـة، وتحقيـق أمـن الطاقـة الأوروبـي مـن جهـة أخـرى. فالهيدروجيـن الأخضـر (المنتـج مـن مصـادر الطاقـة المتجـددة) قـد يكـون مـن أهـم أسـلحة المسـتقبل التـي تمتلكهـا مصـر، وتحتـاج إليـه القـارة الأوروبيـة مـن أجـل مواجهـة تهديـدات موسـكو بوقـف إمـدادات الطاقـة الروسـية، وفـي الوقـت نفسـه مواجهـة تغيـر المنـاخ العالمـي.

خطوات مصر نحو المركز الإقليمي للطاقة

الأسواق المستقبلة لشحنات الغاز الطبيعي المسال من مجمع دميلط بمصر خلال 2021

- في 29 ديسمبر 2016، عقد الاجتماع الأول للجنة العليا لمشروع تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتداول وتجارة الطاقة لوضع تصور لهذا المشروع الذي يرتكز على الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لمصر والأصول والبنية التحتية، وعلى رأسها محطتا إسالة الغاز. وسيسهم هذا المشروع في زيادة التنمية الاقتصادية للبلاد وتطوير سوق البترول والغاز من خلال تشجيع مشاركة المستثمرين من القطاع الخاص.

- حققت مصر خطوات أساسية في سبيل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي للدولة المصرية من أبرزها:

- إصدار قانون تنظيم سوق الغاز في عام 2017، حيث تم إنشاء جهاز مستقل لتنظيم سوق الغاز واعتماد استراتيجية تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول البترول والغاز.

- توقيع مذكرات تفاهم للدعم والتعاون في مجال الطاقة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

- تم توقيع اتفاقية بين حكومتي مصر وقبرص في عام 2019 لتشجيع المستثمرين لإنشاء خط غاز بحري بين الدولتين لنقل الغاز من حقل أفروديت القبرصي لمصانع الإسالة بمصر وإعادة تصديره.

- تطوير البنية الأساسية للقطاع من موانئ ومعامل تكرير.

- التوقيع النهائي لميثاق منتدى غاز شرق المتوسط في سبتمبر 2020، حيث تم تحويله إلى منظمة إقليمية ومقرها في القاهرة.

- نجح قطاع البترول في زيادة قدراته الإنتاجية من الغاز لأكثر من 7 مليارات قدم مكعب يوميًا حاليًا.

- نجح في تحويل معدل نمو قطاع الغاز خلال الأعوام السابقة من سالب 11% إلى موجب 25% عام 2018/2019، مما مكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد من الغاز واستئناف التصدير.

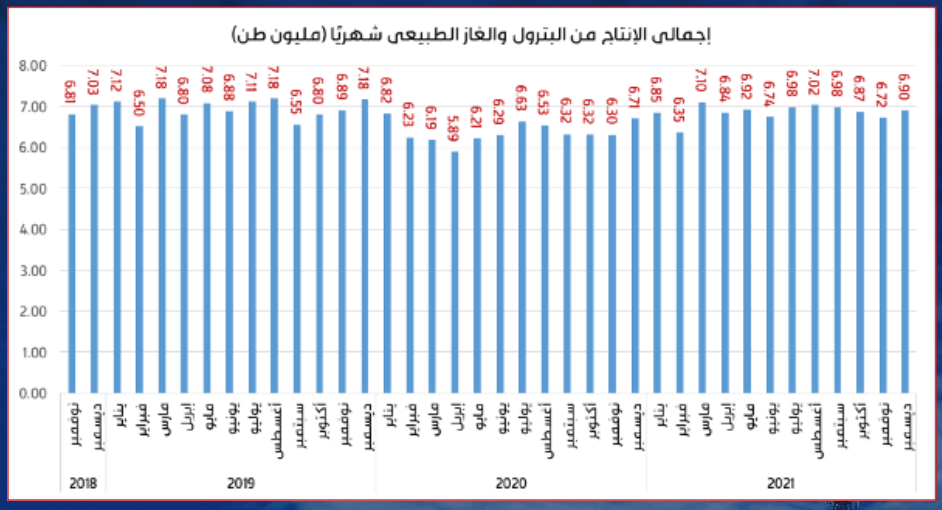

- أسهم قطاع البترول والغاز عام 2018/2019 بنسبة 27% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.
- بلغ معدل نمو قطاع تكرير البترول حوالي 25% عام 2019/ 2020، ومن المتوقع زيادة هذا النمو مع انتهاء مشروعات زيادة الطاقة التكريرية الجديدة التي يتم تنفيذها حاليًا باستثمارات حوالي 7 مليارات دولار تعادل حوالي 108 مليارات جنيه.
- تدشين 7 مشروعات جديدة لتكرير وتصنيع البترول، و3 مشروعات كبرى بمصافي التكرير تضيف أكثر من 6 ملايين طن منتجات بترولية سنويًا.
- بلغ إجمالي الإنتاج للثروة البترولية خلال الأعوام السبعة الماضية حوالي 517 مليون طن بواقع 218 مليون طن زيت خام ومتكثفات، وحوالي 290 مليون طن غاز طبيعي، و9 ملايين طن بوتاجاز بخلاف البوتاجاز المنتج من مصافي التكرير.

المصادر:

- النشرة المعلوماتية - نشرة إحصائية شهرية - الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - أعداد مختلفة. https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Year=23518
- تقرير تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين خلال الربع الرابع من عام 2021، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

5

رؤية تنظيمات الإرهاب والجماعات المسلحة لحرب أوكرانيا

تقدم الحرب الروسية-الأوكرانية نموذجًا للعديد من ظواهر العلاقات الدولية. فمن جهة، تمثل لحظة فارقة في تطور علاقات القوى الكبرى وطبيعة النظام الدولي. ومن جهة أخرى، تُنذر بانقسام داخل المعسكر الغربي. ومن جهة ثالثة، تظهر كنمط من الحروب التي تجمع بين النمط التقليدي للحروب النظامية والحروب بالوكالة، حيث إن الطرفين المباشرين (روسيا وأوكرانيا) يشاركان بقواتهما النظامية، وكذلك ينخرط العديد من الوكلاء تحت رعايتهما ورعاية الدول الغربية أيضًا. في ضوء ذلك، فإن السؤال المطروح هنا هو: ما هي رؤية تنظيمات الإرهاب والجماعات المسلحة لهذه الحرب، كونهما من الفواعل التي تستخدم العنف؟.

د. دلال محمود

رئيس وحدة الأمن والدفاع،

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تنظيمات الإرهاب

تنقسم التنظيمات الإرهابية التي أعلنت عن موقفها من الحرب الأوكرانية إلى نمطين أساسيين:

النمط الأول

التنظيمات الإرهابية الكبرى العابرة للحدود:

- لا يوجد أساس أيديولوجي لدى التنظيمات العقائدية يدفعها للانخراط في الحرب الأوكرانية بشكل مباشر، أو لدعوة عناصرها للقتال لنصرة الدين. وقد عبر داعش عن هذه الرؤية باعتبارها أنها حرب "صليبية-صليبية". لكن هذا لم يمنع من صدور بعض الفتاوى لدفع المسلمين لنصرة أوكرانيا، لكنها خصت الأفراد وليس التنظيمات.

- فقد أصدر مفتي شبه جزيرة القرم، الشيخ أيدر روستيموف، بيانًا ناشد فيه مسلمي القوقاز وتتارستان وباشكورتوستان، بعدم إرسال أولادهم إلى أوكرانيا للقتال ضمن صفوف الجيش الروس، كما بعث برسائل لآباء وأمهات وأقارب المقاتلين يوضح فيها الفتوى التي أقرها بحرمة المشاركة في القتال ضد الجيش الأوكراني. كذلك أفتى الشيخ محمد الصغير، أحد أعضاء الجماعة الإسلامية في مصر، والموالي حاليًا لجماعة الإخوان الإرهابية، والهارب إلى تركيا، بتحريم مشاركة المسلمين في صفوف جيش بوتين، داعيًا المسلمين بشكل عام للمشاركة في القتال ضمن صفوف الجيش الأوكراني، من باب «إغاثة الملهوف»، معتبرًا في بيانه أن مشاركة العناصر الشيشانية لبوتين "مناصرة للإثم والعدوان ودعمًا للظالمين والفاسدين".

- لم يصدر عن تنظيم القاعدة، بما لديه من عداء تاريخي مع الاتحاد السوفيتي السابق ووريثته الحالية روسيا الاتحادية، موقف مباشر تجاه هذه الحرب، بينما أظهر تنظيم داعش اهتمامًا بالحرب الأوكرانية، وحاول توظيفها بإظهار أنها مثال للصراعات بين القوى الكبرى، وأن العالم على مشارف مرحلة جديدة مليئة بالصراعات بين هذه القوى غير الإسلامية.

- على الرغم من دعوة تنظيم داعش للمسلمين المقيمين في روسيا وأوكرانيا إلى عدم المشاركة في الحرب تحت راية البلدين، أو تأييد أوكرانيا والدول الغربية أو روسيا والمقاتلين الشيشان الذين يحاربون ضمن صفوف الأخيرة؛ يمكن القول إن القاعدة أو داعش أو حتى طالبان لم يعلنوا تدخلهم في الحرب لصالح أوكرانيا على أساس نظرتهم أنها حرب صليبية-صليبية، لكنّ هناك جهاديين يرغبون في القتال ضد القوات الروسية، أبرزهم تنظيم هيئة تحرير الشام، التابع لتنظيم القاعدة، الذي سبق له خوض قتال ضد القوات الروسية في سوريا، وبعض العناصر من ولاية القوقاز.

- يمكن لتنظيم داعش، خاصة في سوريا، الاستفادة من الحرب الأوكرانية نتيجة انشغال الجانب الروسي بإعادة توجيه أصوله العسكرية في سوريا لمصلحة مجهوده الحربي في أوكرانيا. فعلى سبيل المثال، بدأت وحدات صائدي الدواعش التي تنضوي تحت مظلة شركة "فاغنر" الروسية في التوجه للقتال في أوكرانيا، مما سيُتيح فرصًا لداعش لتعزيز نشاطه في سوريا وتحقيق بعض المكاسب، كان آخرها الهجوم الكبير الذي أسقط حصيلة كبيرة من عناصر الجيش في بادية تدمر بريف حمص الشرقي. وكذلك يمكن للتنظيم أن يزيد نشاطه في غرب إفريقيا.

- سعى داعش أيضًا لتوظيف الحرب الأوكرانية، من خلال دعوة عناصره للمجيء إلى ما يُسمى "أرض الخلافة الموعودة"، أي معاقل التنظيم الرئيسية في سوريا والعراق، بما يعكس مسعى واضحًا إلى استغلال الحرب وحالة عدم الاستقرار

والفوضى وموجات النزوح وحال الرخاوة الأمنية الناتجة عن الحرب لاستقطاب مقاتلين أجانب جدد إلى معاقله وتوسيع شبكاته العاملة.

النمط الثاني

التنظيمات الإرهابية من اليمين المتطرف:

- أعلنت روسيا أن من بين أهدافها في الحرب الأوكرانية تحجيم "النازيين الجدد"، وكان المقصود جماعات اليمين المتطرف التي يتصاعد نفوذها، حيث تهاجم إقليمي اللوغانسك والدونيتسك الانفصاليين بمن فيهم من روس. مع بدايات الحرب، أظهرت بعض جماعات اليمين المتطرف في أوروبا تعاطفها مع أوكرانيا، وتقدم بعض المتطوعين منهم للمشاركة في القتال ضد روسيا. ويعني وجود مثل هذه الأبعاد القومية في تلك التنظيمات مع ممارستها للعنف تعمق الصراع وإطالة أمده، فحتى وإن تم إجراء تسوية للحرب، فمن المحتمل أن تستمر الاتجاهات المتطرفة وتنامي خطاب الكراهية داخل المجتمع الأوكراني.

- برغم أن كتيبة "آزوف" تُعد جزءًا من الحرس الوطني، أي تتبع وزارة الداخلية الأوكرانية، لكنها تثير الجدل لكونها تتشكل من قوميين ويمينيين متطرفين، وكان وجود هذه الكتيبة إحدى الحجج التي تذرعت بها روسيا للتدخل العسكري في أوكرانيا. ونشأت "آزوف" على يد أندري بليتسكي (42 عامًا) في صيف عام 2014، بغرض دعم الجيش الأوكراني في قتاله ضد الانفصاليين الموالين لروسيا في شرقي أوكرانيا. ولعبت هذه الكتيبة دورًا واضحًا في استعادة السيطرة على ماريوبول من الانفصاليين الموالين لروسيا. ومنذ خريف عام 2014 تعمل ككتيبة. وبحسب تقارير إعلامية، يصل عدد أفرادها إلى نحو ألف مقاتل، ولديها دبابات ومدافع خاصة بها، وفي ذلك الوقت قررت الحكومة في كييف دمج القوميين المتطرفين في هياكل الدولة.

- **تؤثر الحرب الأوكرانية على الإرهاب من خلال أمرين، الأول:** إضعاف الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، على اعتبار أن انشغال القوى الكبرى بالجبهة الأوكرانية سيعزز فرص صعود النشاط الإرهابي، خاصة تنظيم داعش في معاقله الأساسية بسوريا والعراق والشرق الأوسط عمومًا، ولا سيما عقب إعلان "البيعة" لزعيم جديد للتنظيم، وتنامي أنشطة فرع التنظيم في أفغانستان المعروف باسم "ولاية خرسان".

- **أما الأمر الثاني،** فهو تنامي فرص تحول أوكرانيا إلى بؤرة إرهابية، بما توفره من ملاذ آمن للإرهابيين، ولا سيما من جانب الجهاديين من الروس والشيشان الذين لديهم عداء تاريخي تجاه موسكو نتيجة حروبها في أفغانستان والشيشان وسوريا. أي إن عدم الاستقرار الأمني الذي تعيشه أوكرانيا حاليًا بسبب الحرب، قد يسهل وصول عشرات الآلاف من المقاتلين لتأجيج الصراع، خاصة أن القوات الروسية غير مسيطرة على الحدود، وتذهب الدراسات إلى أن أكثر من 95 % من العمليات الإرهابية في العقود الثلاثة الماضية، جرت في مناطق تتنازعها الصراعات والحروب.

الجماعات المسلحة

- هناك تبادل للاتهامات بين روسيا من جهة، والدول الغربية ومعها أوكرانيا من جهة أخرى، على تحديد من المسئول عن استقدام مقاتلين غير نظاميين إلى الحرب في أوكرانيا، لكن الأمر الثابت أن مشاركة هؤلاء المقاتلين قد يطيل أمد الحرب، ويحولها إلى حرب غير نظامية في الكثير من المناطق، كما يربك الحسابات الاستراتيجية لكافة الأطراف، خاصة مع صعوبة السيطرة على

توجهات هؤلاء المقاتلين أو السيطرة التامة على حركتهم، بما يُشير إلى احتمال استمرار بقائهم في أوروبا وعدم العودة إلى دولهم الأصلية أو إلى الدول التي قدموا منها. ويمكن التمييز بين هؤلاء المقاتلين على النحو الآتي:

- **مقاتلون متعددو الجنسيات "الفيلق الدولي":** قدمت أوكرانيا كافة التسهيلات الممكنة لاستقدام متطوعين من كل دول العالم للمشاركة في الدفاع عنها، كما لم تمانع الدول الغربية في هذا الأمر، وبغض النظر عن الدوافع الحقيقية وراء تشكيل هذا الفيلق، مع التحفظ على هذه التسمية التي تقتصر على الجيوش النظامية؛ فإن هذا التحرك يثير العديد من الإشكاليات، أهمها مدى التجانس بين هؤلاء المقاتلين، ومدى الخبرة القتالية المتوافرة لديهم.

- **الجماعات المسلحة الشيشانية:** وهي الأكثر حضورًا بين المقاتلين المنخرطين في الحرب الأوكرانية للعديد من الاعتبارات، أهمها: الخبرة القتالية المتوافرة لديهم والمكتسبة من الحرب مع روسيا ذاتها في عام 2003، وكذلك الخبرة لديهم في أوكرانيا منذ 2014، والاستقطاب الواضح لكل من روسيا وأوكرانيا لجماعات منهم. ولهذا لجأت روسيا وأوكرانيا إلى توظيف المقاتلين من الشيشان في الحرب الدائرة بينهما، والذين **انقسموا إلى مجموعتين؛ الأولى:** جماعات تدعم أوكرانيا؛ إذ شاركت كتائب شيشانية إلى جانب الجيش الأوكراني في قتال القوات الروسية، وهما: كتيبة جوهر دودايف، وهي تنشط علنًا في قتال الانفصاليين المدعومين من روسيا والقوات الروسية في أوكرانيا منذ عام 2014 ويقودها آدم عثمايف، وكتيبة الشيخ منصور، وتنشط في جنوب شرق أوكرانيا تحت قيادة مسلم تشبيرلوفسكي. ويكتنف الغموض الكثير حيال العدد الدقيق للمتطوعين الشيشان وهويتهم، غير أن معظمهم من المتمردين الذين غادروا الشيشان بعد الحرب الشيشانية عام 2003.

- **أما المجموعة الثانية،** فيمثلها رمضان قاديروف رئيس الشيشان، الذي يطلق على نفسه اسم "جندي بوتين"، ولديه قوات من المقاتلين الشيشان المتمرسين في حروب الشوارع، وهو ما وضح بشكل أساسي في الصراع السوري، حيث شاركوا هناك في القتال ضد المعارضة المسلحة، كما كانوا يتمتعون بشعبية بين بعض السكان المحليين، خاصة بالنظر إلى كونهم من السنّة.

- **شركات المرتزقة:** حيث تظهر شركة فاجنر الروسية في الحرب الأوكرانية، وكذلك بعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الأخرى، وتشير بعض التحليلات إلى الشركات الأمريكية. وتلعب هذه الشركات دورًا في تحمل أعباء الحرب غير النظامية مع تخلي الدول الراعية لها عن "المسئولية الأخلاقية" عن الجرائم الإنسانية التي يمكن أن ترتكب ضد المدنيين في هذه الحرب، وهو ما ظهر في العديد من المصادر خاصة ما قيل عن مدينة "بوتشا" الأوكرانية.

مجمل القول، إن الحرب الأوكرانية تبلور اتساع الدور الذي يمكن أن تقوم به التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة المختلفة في الصراعات الدولية المختلفة وربما في حركة العلاقات الدولية في المرحلة القادمة، حيث قد يزيد ذلك من الارتباط بين هذه التنظيمات والدول خاصة القوى الكبرى.

6

أنماط الأسلحة الحديثة في الحرب الروسية-الأوكرانية

كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن بعض أنماط الأسلحة حديثة الاستخدام، خاصة تلك المستخدمة من روسيا، وفي مقدمتها الصواريخ فرط صوتية، والقذائف عالية الدقة. أما بالنسبة لأوكرانيا، فبرغم تقليدية ترسانة الأسلحة الموروثة لديها من الحقبة السوفيتية؛ فإن الدول الأوروبية وتركيا والولايات المتحدة أمدتها ببعض الأسلحة الحديثة لمجابهة التدخل العسكري الروسي، بما يثير التساؤل حول تأثير هذه الأسلحة، وما إذا كانت ستطيل أمد الحرب أم تنهيها؟.

أحمد تاج الدين

عقيد متقاعد

أسلحة روسية حديثة

• **الصواريخ فرط صوتية:** ومن أمثلتها صاروخ كينزال (Kh-47M2 Kinzhal) أو الخنجر الذي دخل الخدمة في روسيا في ديسمبر 2017. واستهدف الجيش الروسي من خلال هذه الصواريخ المحملة على طائرات ميج 31 مستودعات الأسلحة الأوكرانية الواقعة على الحدود الأوكرانية-البولندية خلال شهر مارس 2022. ويبلغ مدى الصاروخ كينزال 2000 كم، فيما تصل سرعته إلى 12 ماخ. ومن أهم ما يميز هذا النوع من الصواريخ دقتها العالية، والقدرة على إجراء مناورات الطيران برغم سرعته العالية، كما أن لديها القدرة على حمل رأس حربية تقليدية أو نووية بوزن 500 كجم، ويمكن استخدامها من على متن الطائرات الميج 31، أو تي يو 22، أو سوخوي 57.

رسم توضيحي للصاروخ كينزال

• **الصواريخ الطوافة:** **طراز كاليبر (kalibr)**، وهي من الصواريخ ذات الدقة العالية، واستخدمتها القوات الروسية في قصف بعض المباني الحكومية الأوكرانية في كل من كييف وخاركيف لدقة الإصابة التي أحدثتها فيها. ويبلغ مدى الصاروخ 50-4500 كم (على حسب الطراز المستخدم)، ويحلق على ارتفاع 1000م بحمولة رأس حربي زنة 400-500 كجم، كما أن دقة إصابته تصل إلى 3م. ويتكون هذا الصاروخ من محرك متعدد (وقود صلب بالإضافة إلى محرك توربيني)، ويعتمد في توجيهه على الأقمار الصناعية. ويمكن إطلاقه من على متن الطائرات الحربية والغواصات وقطع السطح البحرية، وتصل سرعة هذا الصاروخ إلى 2.9 ماخ.

الصاروخ كاليبر

• **صاروخ إسكندر (Iskandar -9K720):** وهو صاروخ باليستي قصير المدى يصل مدى عمله لنحو 500 كم. ويرى المحللون العسكريون أنه تم إطلاق هذا الصاروخ من أراضي بيلاروسيا، خاصة على مدينة خاركيف. ويصل مدى هذا الصاروخ من 50-500 كم، ويحمل أنواعًا مختلفة من الرؤوس الحربية سواء التقليدية أو النووية أو حتى تلك التي تحتوي على قنابل عنقودية، إذ يمكنه حمل رأس حربية زنة 480-700 كجم، وتبلغ السرعة القصوى له 5.9 ماخ. ويعتمد هذا الصاروخ في توجيهه على أجهزة ملاحية بالقصور الذاتي والأقمار الصناعية ونظام (TerCom).

منظومة الصاروخ اسكندر

منظومة الدفاع الجوي (اس-400)

• منظومة الدفاع الجوي (Air defense System) S-400 : وهي منظومة متطورة يمكنها القدرة على الاشتباك من مسافة تصل إلى 400 كم باستخدام صواريخ طراز 40N6 وصواريخ طراز 48N6 التي يصل مداها إلى 250 كم. ويمكن لهذه المنظومة تحييد الصواريخ فرط صوتية التي تتعدى سرعتها 14 ماخ، كما أن لديها القدرة على الاشتباك مع أكثر من 80 هدفًا، من خلال منظومات رادارية متقدمة متكاملة، مما أتاح للقوات الروسية إسقاط أكثر من 4 طائرات أوكرانية من طراز سوخوي 27.

القاذف جراد

• القواذف الصاروخية (Rocket launchers): وهي تعتمد في عملها على الرشقات الصاروخية التي تستهدف تدمير تجمعات القوات والمعدات. وبرغم أن هذه الأسلحة ليست حديثة، فإن استخدام أنواع من الذخائر (مثل العنقودية) يعد حديث العهد بهذا النوع من الأسلحة، مثل: القاذف الصاروخي جراد (BM-21 Grad)، والقاذف الصاروخي سيمرش (BM-30 Sem-rch)، والقاذف الصاروخي أوراجان (BM- 27 Uragan).

القاذف سيمرش

القاذف اوراجان

• **الذخائر العنقودية (Cluster bombs):** وهي أسلحة تم تصميمها لإحداث أكبر إصابات في أكثر من هدف في وقت واحد. وتشير بعض التقارير لاستخدام القوات الروسية هذا النوع من الأسلحة في مدينة "مايكولييف".

ذخائر عنقودية

قنابل عنقودية

• **قنابل الضغط الحراري (Thermobaric bombs):** هي قنابل التفريغ الهوائي، ويطلق عليها أبو القنابل، حيث تُحدث موجة انفجارية وضغطًا وحرارة هائلة مما يؤدي إلى خلخلة الهواء في منطقة الإصابة، وبالتالي القضاء على أي أفراد في نطاقها، وقد تم التهديد باستخدامها من قبل روسيا في الحرب الأوكرانية.

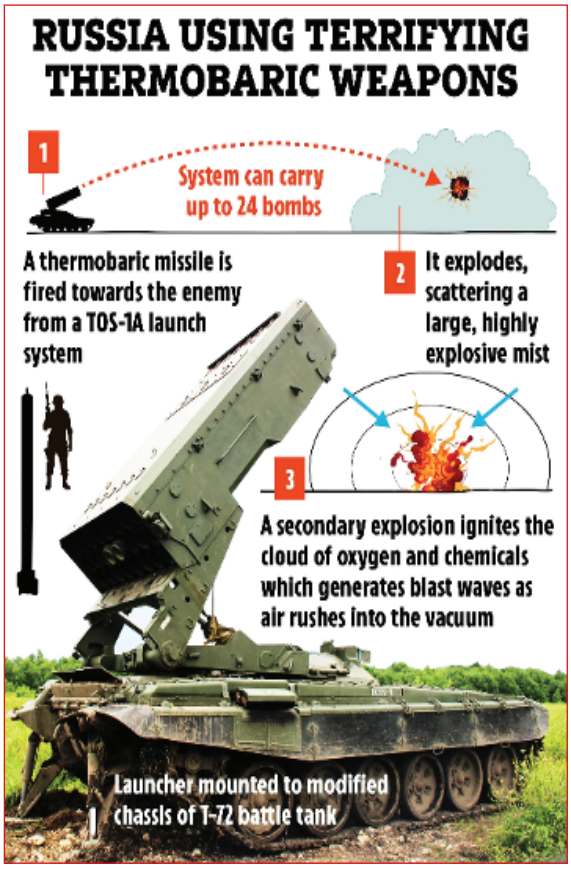

رسم توضيحي
لطريقة اطلاق القنبلة الحرارية من على دبابة T-72

قنابل عنقودية

إمدادات حديثة لأوكرانيا

اعتمدت أوكرانيا في بداية الحرب مع روسيا على صواريخ باليستية متوسطة المدى توشكا (Tochka – u)، لكنها لم تكن دقيقة الإصابة حيث يصل مدها إلى ما بين 70-15 كم فقط. ثمّ بدأت المساعدات العسكرية الغربية تتدفق على أوكرانيا. إذ أعلنت الولايات المتحدة عن وصول ست شحنات أولية من الأسلحة والمساعدات الأمنية الأخرى إلى أوكرانيا، كجزء من حزمة مساعدات بقيمة 800 مليون دولار وافق عليها الرئيس جو بايدن في 16 مارس، ومن أبرز هذه الأسلحة:

- المقذوفات المضادة للدبابات من طراز جافلين (Javelin)، وهي مقذوفات أمريكية مضادة للدبابات يبلغ وزنها نحو 16 كجم، ويصل مداها إلى ما بين 2500 و4750م (بحسب الطراز)، ولها القدرة على اختراق الدروع التقليدية حتى عمق 750مم، أما الدروع التفاعلية، فيصل الاختراق إلى 600مم ويعتمد في توجيه هذه المقذوفات على الأشعة تحت الحمراء.

قاذف مضاد للدبابات جافلين

صواريخ ستينجر (FIM-92 Stinger)، وهو نظام دفاع جوي أمريكي محمول (MANPADS) يعمل كصاروخ موجه أرض-جو بالأشعة تحت الحمراء (SAM) ضد الطائرات. ويمكن تكييف هذه الصواريخ لإطلاق النار من مجموعة واسعة من المركبات الأرضية وطائرات الهليكوبتر (Air to Air Stinger)، ويصل مدى اشتباكه من 3800 إلى 4800م.

صاروخ ستنجر

طائرات بدون طيار قابلة للطيّ AeroVironment Switchblade، وهي من الذخائر الطائرة loitering munition، حيث تم تصميمها بواسطة AeroVironment، وتُستخدم من قبل العديد من فروع الجيش الأمريكي. وهذه الطائرات المسيرة صغيرة بما يكفي لتناسب حقيبة الظهر، حيث تنطلق من أنبوب، وتطير إلى الهدف، وتصطدم به أثناء تفجير رأسها الحربي الذي يُقدر بـ900 جرام، ويبلغ مدى عملها من 10-40 كم وبارتفاع تحليق من 4600-150م وزمن بقاء 15-40 دقيقة.

للطائرة القابلة للطي Switchblade

الطائرة بدون طيار بيرقدار (Bayraktar TB2) التركية، حيث تحتوي الترسانة الأوكرانية على ما يقدر بنحو 50 طائرة مسيرة من هذا النوع. وتُصنف

هذه الطائرة على أنها متعددة المهام ومتوسطة الارتفاع، وذات زمن بقاء طويل، ويصل أقصى ارتفاع طيران لها حتى 25000 قدم، كما تحمل حمولة تصل إلى 150 كجم أو 4 صواريخ موجهة بالليزر.

الطائرة بدون طيار تركية الصنع بيرقدار-تى بى2

ملاحظات أساسية

- برغم أن روسيا تمتلك أنواع أسلحة متطورة وحديثة وأشد فتكًا، فإنها اعتمدت على الاستخدام المتدرج لها حسب الهدف العسكري الذي تسعى لتحقيقه. فعلى سبيل المثال، استخدمت الصواريخ فرط صوتية كـ"كينزال" و"كاليبر"، لما تتميز به من دقة في الإصابة، ولإحداث أثر نفسي ودعائي ليس فقط ضد أوكرانيا وإنما للقوى الغربية المساندة لكييف بشكل عام.

- سعت روسيا إلى تدمير الأهداف الحيوية للبنية التحتية العسكرية الأوكرانية، مثل مخازن الأسلحة والإمدادات اللوجستية في مناطق (ميكولايف، ديلاتين، إيفانو فرانكيفسك) في جنوب أوكرانيا، وذلك لتحييد قدرة كييف على إمداد قواتها، وبالتالي التأثير على تقدمها، وفي الوقت ذاته عدم إحداث إصابات بالغة في صفوف المدنيين والمنشآت المدنية القريبة.

- مع تزايد الإمدادات الغربية للقوات الأوكرانية من أسلحة مضادة للدبابات مثل "جافلين"، تم دفع أكثر من 17000 قاذف للقوات الأوكرانية ومنظومات الدفاع الجوي "إس300-"، الأمر الذي كبد الجانب الروسي خسائر، إضافة إلى أن انضمام المرتزقة لصفوف المقاومة في أوكرانيا دفع روسيا لاستخدام أسلحة حديثة لم تستخدم في البداية.

- برغم عدم انتهاء الحرب الروسية-الأوكرانية حتى الآن، فإن بعض المحللين العسكريين يرون أن روسيا لم تحقق أهدافها الاستراتيجية في "العملية العسكرية الخاصة" التي أعلنتها في أوكرانيا، وأنها سوف تلجأ إلى حصار مدينة كييف، الأمر الذي يعني مد أمد هذه العملية. بينما يرى البعض الآخر أن روسيا تنفذ بنجاح أهدافها العسكرية التي خططت لها، كما تُشير خريطة العمليات العسكرية، وإنشاؤها محاور تقدم نحو المدن الأوكرانية الرئيسية، مما يدلل على أنها لم تستخدم كل ما في جعبتها من أسلحة متطورة خاصة قدراتها الجوية.

- لم يمد الغرب أوكرانيا بأحدث ما لديه نظرًا للسيطرة الجوية للقوات الروسية، إلا أن المساعدات العسكرية الغربية لحكومة كييف خلقت نقصًا في المخزون الاستراتيجي لمستودعات جيوش عدة بلدان غربية، مما دفع شركات الأسلحة إلى زيادة إنتاجها من الصناعات الدفاعية، خاصة شركتي "لوكهيد مارتن" و"ريثيون تكنولوجيز" الأمريكيتين، الأمر الذي قد يوفر مكاسب للعديد من الأطراف لإطالة زمن الحرب. ولعل الأيام القادمة حال استمرار هذه الحرب، كفيلة بكشف المزيد مما يمتلكه جميع الأطراف من تكنولوجيا تسليح جديدة وحديثة.

مقارنة بين الجيشين الروسي والأوكراني

- يحتل الجيش الروسي المرتبة الثانية بين أقوى جيوش العالم، بينما يحتل نظيره الأوكراني المرتبة الثانية والعشرين عالميًا.

- يبلغ تعداد جنود الجيش الروسي في الخدمة 850 ألف جندي، ليحتل المرتبة الخامسة في القوة العددية لجيوش العالم. في المقابل، يصل عدد أفراد الجيش الأوكراني إلى 200 ألف جندي، محتلا المرتبة 20 عالميًا.

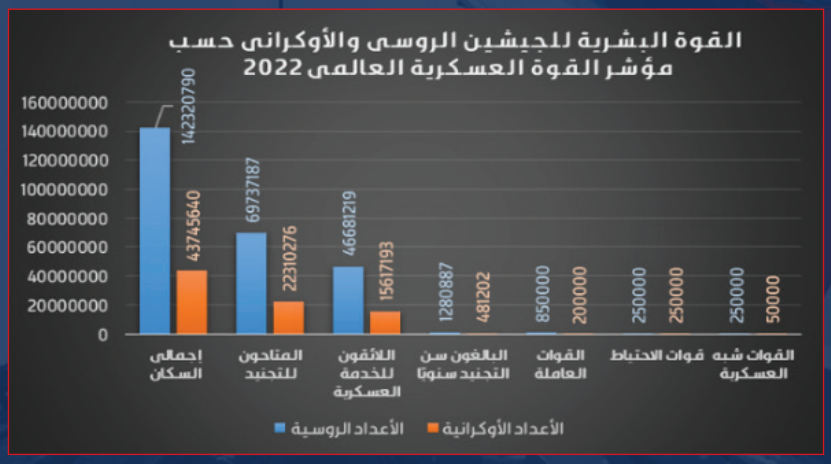

- تبلغ ميزانية الدفاع الروسية حوالي 154 مليار دولار أمريكي محتلة المرتبة الثالثة بين دول العالم في الإنفاق الدفاعي، فيما تقدر ميزانية الدفاع الأوكراني بحوالي 11.9 مليار دولار لتقع بالمرتبة 20 بين دول العالم.

- يمتلك الجيش الروسي أكثر من 4173 طائرة حربية، ليحوز المرتبة الثانية عالميًا بين الجيوش، بينما يمتلك الجيش الأوكراني 318 طائرة حربية فقط ليكون بالمرتبة 31 عالميًا.

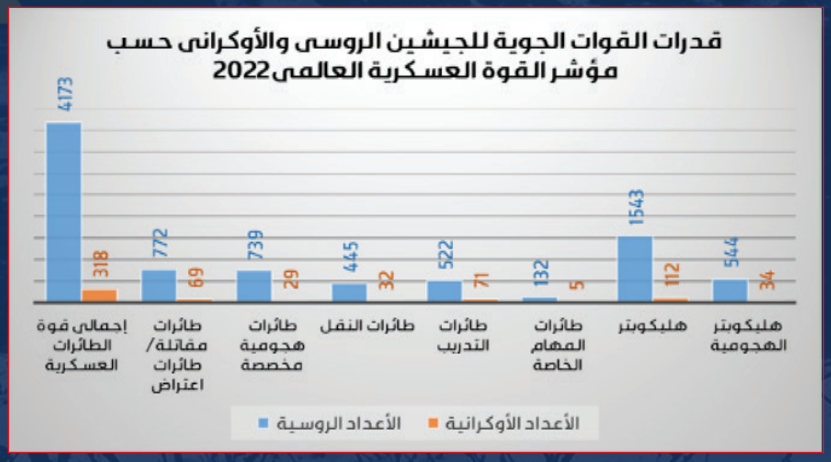

- يمتلك الجيش الروسي 12.420 ألف دبابة ليتصدر جيوش العالم، متفوقًا على نظيره الأوكراني الذي يمتلك 2596 دبابة فقط ويحتل المرتبة 13 عالميًا.

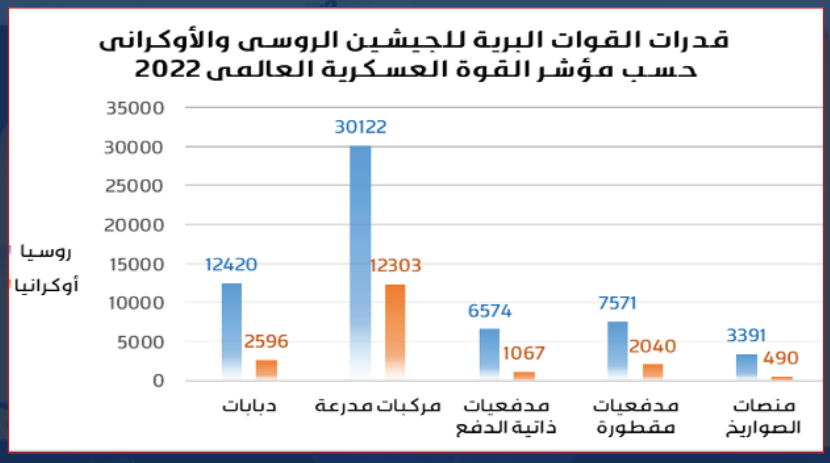

- يتكون الأسطول الروسي من 605 قطع بحرية، منها 49 كاسحة ألغام. بينما يضم الأسطول البحري الأوكراني 38 قطعة بحرية فقط.

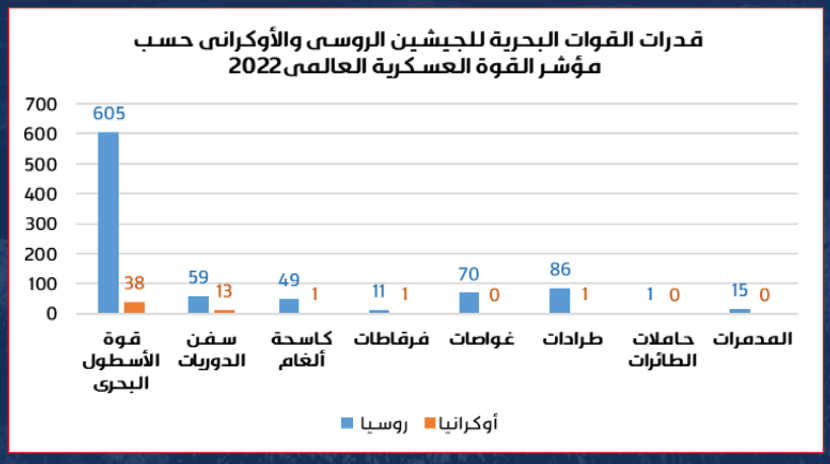

- تمتلك روسيا 1218 مطارًا، في حين تمتلك أوكرانيا 187 مطارًا فقط. ويبلغ طول الطرق البرية بروسيا حوالي 1.28 مليون كم، فيما لا تتعدى 170 ألف كم بالنسبة لأوكرانيا.

- المصدر: موقع جلوبال فاير باور، عام 2022 https://www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.php?country1=russia&country2=ukraine

7

كيف تُدير بكين العلاقات مع واشنطن بعد حرب أوكرانيا؟

رفضت الصين عبر وزير خارجيتها "وانغ يي"، في مارس 2022، أي ضغوط خارجية أمريكية عليها في الحرب الروسية-الأوكرانية، وذلك ردًا على تحذير الرئيس الأمريكي جو بايدن لنظيره الصيني شي جين بينج من عواقب تقديم الدعم لروسيا، واعتبرت بكين أن الوقت سيُثبت أنها وقفت في الجانب الصحيح بشأن الأزمة. ويدفع هذا الموقف إلى محاولة فهم كيف تدير الصين علاقتها مع الولايات المتحدة، في ظل الأزمة الأوكرانية، فضلاً عن استكشاف الخطوات التي تقوم بها تحسبًا لأن تكون في الموقف الروسي نفسه بضم تايوان.

فردوس عبد الباقي

باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

رفض العقوبات

- ترفض الصين العقوبات أحادية الجانب خارج الأمم المتحدة التي تم فرضها على روسيا إثر نشوب الحرب في أوكرانيا، لا سيما أن بكين تخشى أن تتعرض للأمر نفسه إذا ضمت تايوان. في الوقت نفسه، يبدو أن بكين استعدت مبكرًا لمواجهة سيناريو العقوبات الأجنبية، في إطار حربها التجارية مع الولايات المتحدة؛ إذ أصدرت في عام 2021 قانونًا لحماية السيادة الصينية، ومصالحها المتعلقة بهونج كونج وشينجيانج وتايوان، فضلاً عن حماية الكيانات الصينية من الأضرار الناجمة عن العقوبات، وسيتم تطبيق القانون في هونج كونج، وهو ما تحذر منه غرفة التجارة الأمريكية لما سيكون له من تأثير على تآكل استقلالية المدينة، وإضعاف مكانتها هي ومكاو في التجارة الدولية.

- عملت الصين أيضًا على دعم النظام المالي "كروس بوردر"، كبديل لنظام "سويفت" المالي تحسبًا لفرض عقوبات عليها. وقد لجأت روسيا لذلك النظام الصيني بعد خروجها من نظام "سويفت" جراء العقوبات الغربية المفروضة عليها بسبب الحرب الأوكرانية، كما حذرت الصين من إدخالها في إطار العقوبات المفروضة على روسيا لأنها ليست طرفًا في الأزمة، وأكدت أنها سترد على العقوبات الأمريكية الموجهة ضد روسيا ويمكن أن تتسبب في ضرر لبكين. وردًا على وجود مباحثات في مجموعة العشرين حول ما إذا كان يجب استبقاء روسيا بعد غزوها لأوكرانيا؛ دافعت الصين عن موسكو، وأشارت إلى أهميتها في المجموعة، وأنه لا يحق لدولة استبعاد أخرى من العضوية، حيث يجب تطبيق تعددية حقيقية وتعزيز الوحدة والتعاون.

- بموازاة رفض العقوبات، عُقدت العديد من اللقاءات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة كان أحدها قبل تصعيد الأزمة الأوكرانية. إذ تقدمت واشنطن بطلب للصين للتدخل دبلوماسيًا لمنع روسيا من غزو أوكرانيا استنادًا لاعتبارات الصداقة بين موسكو وبكين، لكن جاء الرد الصيني -وفقًا لتقارير- بأنها لن تحاول إعاقة الخطط الروسية. وفي أعقاب الحرب، عقدت أيضًا لقاءات أمريكية صينية في مارس 2022 لبحث ما إذا كان للصين دور في حل أزمة أوكرانيا بين روسيا والغرب، لكنه لم يسفر عن شيء في هذا الصدد.

- في إطار استهداف خفض التصعيد، أشار الرئيس الصيني شي جين بينج خلال اتصال هاتفي مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، في 25 فبراير 2022، إلى أن "الجانب الصيني يدعم موسكو في حل المشكلة عبر التفاوض مع الجانب الأوكراني. وفي أوائل مارس الماضي، أبدت الصين استعدادها للوساطة بين روسيا وأوكرانيا وتسهيل الحوار لحل الأزمة. وفي بداية أبريل، أعلنت الصين أنها ستسعى لتحقيق السلام في أوكرانيا بطريقتها الخاصة، لكنها دعت لعدم المبالغة في الدور الذي يمكن أن تلعبه في هذا النزاع الذي لن ينتهي فقط بناءً على طلب الصين.

- يمكن القول إن الصين لديها خبرات قليلة في لعب دور صانع السلام في النزاعات الدولية، لأن السياسة الخارجية كانت تأتي امتدادًا لأولويات السياسة المحلية التي كان على رأسها حفظ أمن النظام. ومن المرات التي شاركت فيها الصين كوسيط هي القضايا ذات الاهتمام المباشر، مثل: استضافة المحادثات السداسية الخاصة بالبرنامج النووي لكوريا الشمالية، أو ترتيب محادثات بين الجماعات المتمردة والمجلس العسكري في ميانمار لتجنب أزمة اللجوء على الحدود بين الصين وميانمار.

تحذيرات لواشنطن

- لم تمنع الأزمة الأوكرانية الصين من تحذير الولايات المتحدة من إقامة نسخة آسيوية لحلف الناتو، واعتبرت وثيقة الإدارة الأمريكية الخاصة بالمحيطين الهندي والهادئ مشابهة لحلف الناتو في بعض الجوانب، لكنها تختلف في أنها تمتلك رؤية أكبر وأوسع قد تكون أكثر تدميرًا للمنطقة من حلف الناتو لأوروبا، وإذا تم السماح لها بالاستمرار دون رادع فستكون هناك عواقب لا يمكن تصورها قد تدفع المنطقة إلى حافة الهاوية باستهداف احتواء الصين.

- ردّت الصين على الاستراتيجية الأمريكية بالإعلان عن زيادة ميزانية الإنفاق العسكري الصيني لتصبح في المركز الثاني بعد الولايات المتحدة، فمن المقرر أن

يرتفع بنسبة 7.1% بقيمة 230.16 مليار دولار في عام 2022، وذلك بزيادة طفيفة عن عام 2021 الذي كانت النسبة فيه 6.8%. وتبتغي الصين من هذا الإعلان بعث رسالة للغرب بأنها لن تتراجع عن ضم تايوان، وفي الوقت ذاته المضي في الخطة الصينية لتحسين قدراتها العسكرية كي تصبح أقوى جيش في العالم بحلول مئوية جيش التحرير الشعبي في عام 2027، وكذلك قوة كبرى بحلول عام 2049 في الذكرى المئوية لجمهورية الصين الشعبية.

توسيع النفوذ

- تعمل الصين -بجانب تقوية جيشها- على التأثير في محيطها الإقليمي عبر إقامة تكتلات لمواجهة التحالفات الأمريكية المضادة. ويُمكن الإشارة هنا إلى حضور الصين لأول مرة الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عُقد في باكستان في دورته الـ84 في مارس 2022 للتعبير عن مزيد من التقارب مع الدول الإسلامية. كما التقى وزير الخارجية الصيني بنظيره الهندي في الشهر نفسه، وهي الأولى لمسئول صيني رفيع المستوى إلى الهند منذ اندلاع المناوشات الحدودية بين البلدين في عام 2020. ويعبر ذلك عن أن الصين توظف حالة تشتت الموقف الهندي تجاه الغرب في الأزمة الأوكرانية. فالهند ترى أنها لم تحقق بعد مكاسب من دخولها في الحوار الأمني الرباعي المسمى "كواد" (الولايات المتحدة، الهند، أستراليا، اليابان) الذي نشأ لتطويق الصعود الصيني.

- حذرت الصين من توسيع العلاقات الأمريكية مع تايوان، محذرة واشنطن من عواقب لن تتحملها، كما عملت على تعزيز تسليح مواقع عسكرية في بحر الصين الجنوبي وقدمت الدعم لخفر سواحلها بالقوة النارية مستفيدة من انشغال العالم بالأزمة الأوكرانية، بما يؤكد على استمرار الصين في مساعيها الخاصة بالاستحواذ على بحر الصين الجنوبي، واعتباره "بحيرة بكين"، وعدم تأثير الأزمة الأوكرانية على رغبتها في تأمين مصالحها الأمنية في تلك المنطقة.

- عززت الصين تواجدها الأمني في جنوب المحيط الهادئ عبر توقيع معاهدة أمنية واسعة مع جزر سليمان، مما قد يمهد الطريق أمامها لتوسيع تواجدها العسكري في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، إذ تضمنت الاتفاقية مقترحًا بأن يمكن للصين -وفقًا لحاجتها وبموافقة الجزر- إجراء زيارات للسفن والقيام بعمليات تموين لوجستية والتوقف والعبور في جزر سليمان التي تشهد اضطرابات مؤخرًا، بما جعل الاتفاقية تسمح للشرطة الصينية المسلحة بالانتشار بناءً على طلب الجزر لإرساء النظام الاجتماعي. وجاء ذلك بعد إعلان الولايات المتحدة إعادة فتح سفارتها في الجزر بعد إغلاقها في عام 1993.

- لم تكن تلك الترتيبات الصينية بعيدة عن التنسيق مع روسيا، فاستنادًا للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين التي تم ترقيتها في عام 2019، وتمديد المعاهدة الثنائية بشأن حسن الجوار والتعاون الودي في عام 2021، فمن المتوقع أن تسهم الأزمة الأوكرانية في مزيد من توطيد العلاقات بين الجانبين في ظل فرض عقوبات اقتصادية صارمة على روسيا. ومن المرجح أن تستمر الصين في شراء النفط الروسي كي تفي باحتياجاتها الاقتصادية، بالإضافة إلى فتح المجال للشركات الصينية الصغيرة والمتوسطة لدراسة فرص العمل والاستثمار في روسيا استغلالاً لفراغ الانسحاب الغربي من روسيا. وبرغم أن الصين لديها خبرة في التعامل مع الدول التي يتم فرض عقوبات عليها مثل إيران وكوريا الشمالية، فمن المرجح أن تسير خطواتها بحذر في اجتياز ضوابط التصدير.

ختامًا، يتضح من تفاعل الصين مع الولايات المتحدة خلال الأزمة الأوكرانية أنها ترفض مبدأ العقوبات الأحادية التي تفرضها القوى الغربية على روسيا، لكن في الوقت نفسه لا تعلن عن تحديها لهذه العقوبات، وقامت بالمقارنة بين التوسع الأمريكي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتوسع حلف الناتو في أوروبا بهدف إعلان رفضها لهذه الخطط الأمريكية، والتحذير من أنها قد تؤدي لنفس نتيجة توسع الناتو. في الوقت ذاته، أبدت بكين رغبتها في الوساطة، والمزيد من التعاون مع أوروبا، بالإضافة إلى أنها تحاول التنسيق مع محيطها الإقليمي لتعزيز نفوذها في مواجهة ما تقوم به الولايات المتحدة من تحالفات مضادة.

الحرب التجارية الأمريكية-الصينية

- لجأت الولايات المتحدة خلال إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، إلى شن حرب تجارية على الصين عبر فرض رسوم جمركية على السلع الصينية الواردة إلى واشنطن لإفقادها ميزتها التنافسية.

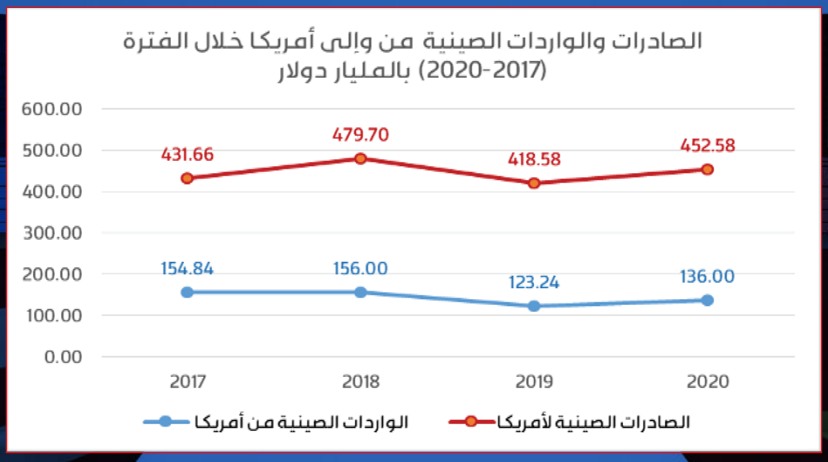

- ترجع هذه الحرب التجارية إلى محاولة واشنطن تقليص العجز التجاري مع الصين، ومنع الصين من نقل التقنيات الأمريكية دون مراعاة لحقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن اتهامات واشنطن لبكين بمنع شركاتها من دخول السوق الصينية، والتلاعب بقيمة العملة الصينية (اليوان) لضمان التفوق في الأسواق العالمية.

- فرضت الولايات المتحدة خلال إدارة ترامب رسومًا جمركية على نحو 250 مليار دولار من البضائع الصينية، وقد ردت الصين بفرض رسومٍ على 110 مليارات دولار من المنتجات الأمريكية. وبالرغم من إلغاء بايدن عددًا من قرارات ترامب، إلا أنه لم يغير الكثير في سياسته الاقتصادية تجاه الصين.

أبرز محطات الحرب التجارية

	الولايات المتحدة	الصين
6 يوليو 2018	فرض رسوم بنسبة 25% على ما قيمته 34 مليار دولار من الواردات من الصين	فرض تعريفة جمركية تُقدر بـ 25% على 545 سلعة منشؤها الولايات المتحدة، بقيمة 34 مليار دولار
23 أغسطس2018	فرض رسوم جمركية بنسبة 25% على سلع صينية أخرى بقيمة 16 مليار دولار	تطبيق تعريفات جمركية بنسبة 25% على ما قيمته 16 مليار دولار أمريكي من السلع الأمريكية
24 سبتمبر 2018	فرض ضرائب بنسب تتراوح من 10% إلى 25% على بضائع وسلع تُقدر بنحو 200 مليار دولار	فرض رسوم جمركية على ما قيمته نحو 60 مليار دولار من البضائع الأمريكية
1 ديسمبر 2018	التقى الرئيسان، الأمريكي والصيني، على هامش اجتماعات قمة مجموعة العشرين G 20 الاقتصادية في الأرجنتين	
	تعليق التعريفة الجمركية الأخيرة	تعليق الرسوم الجمركية المفروضة على السيارات الأمريكية وقطع الغيار لمدة ثلاثة أشهر
10 مايو 2019	أعادت العمل بالتعريفة الجمركية على ما قيمته 200 مليار دولار من السلع والمنتجات الصينية من 10% إلى 25%	زيادة الرسوم الجمركية على ما قيمته 60 مليار دولار من البضائع الأمريكية
15-19 مايو 2019	إدراج شركة هواوي Huawei الصينية على قائمة الحظر	إنشاء قائمة بالشركات والكيانات (الأمريكية) غير الموثوقة وحظر التعامل معها
1 – 5 أغسطس 2019	فرض تعريفة بنسبة 10% على ما قيمته 300 مليار دولار من البضائع الصينية اعتبارًا من 1 سبتمبر 2019. واعلان أن تصنيف الولايات المتحدة للصين بأنها "متلاعب بالعملة"	
23 أغسطس 2019		فرض رسوم جمركية بنسب تتراوح بين 5 و10% على نحو 75 مليار دولار من البضائع الأمريكية، وإعادة الجمارك على السيارات الأمريكية

8

تجارب دولية متنوعة لإدارة تداعيات حرب أوكرانيا

طرحت الحرب الروسية-الأوكرانية تداعيات عديدة على الدول والمجتمعات، لكن البعد الاقتصادي كان الأكثر تأثيرًا، كارتفاع أسعار السلع ومعدلات التضخم، وتعطل سلاسل توريد الزيوت والحبوب لا سيما القمح، مع ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي المحلي، وزيادة أسعار المحروقات، وتأثر قطاع السياحة. وتباينت استجابات الدول إزاء هذه التداعيات، ولا سيما في ظل اختلاف درجة تأثيرها من دولة إلى أخرى. ويسعى هذا التحليل إلى تسليط الضوء على استجابات أربع دول لتلك التداعيات ممثلة في المغرب والإمارات والهند وتركيا.

د. رغدة البهي

رئيس وحدة الأمن السيبراني،

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحفيز السياحة المحلية

- يحتل الروس المرتبة الأولى في لائحة السياح الأجانب في تركيا يليهم الأوكرانيون في المرتبة الثالثة بعد ألمانيا. وقد أعقب توقف الحجوزات من أوكرانيا إلغاء الوكالات السياحية الروسية للحجوزات بعد أسبوع تقريبًا من بدء الحرب، لذا اتجهت تركيا إلى تشجيع السياحة الداخلية لتلبية احتياجات المرافق السياحية الضخمة التي تضم ألف غرفة في المدن الجنوبية، ولا سيما في ظل الخسائر التركية التي تقدر بنحو 5 مليارات دولار.

- أما على الصعيد الإماراتي، فقد مثّل الروس ثالث أكبر سوق مصدر للسياح في عام 2021. وعلى الرغم من ذلك، لا يتوقع أن يتعرض القطاع السياحي الإماراتي لأزمات تُذكر بالنظر إلى مرونته العالية، والدعم الذي يحظى به من الخيارات المتاحة أمام القطاع السياحي المحلي، والتركيز على أسواق بديلة يمكنها تعويض التراجع المحتمل في السوق الروسي (مثل السوق الصيني أو الخليجي)، إضافة إلى ابتكار برامج سياحية بأسعار تنافسية من أجل المحافظة على استمرارية التدفق السياحي.

خيارات دعم الطاقة

- يتجلى أفق التوافق الإماراتي-الروسي على صعيد أسعار الطاقة وسط توقعات بمزيد من التعاون بين الجانبين، لا سيما في ضوء التعاون الروسي مع منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" من ناحية، واتفاق الجانبين على ضرورة المحافظة على استقرار سوق الطاقة العالمي من ناحية ثانية. فيما وقعت شركة النفط الهندية المحدودة اتفاقًا مع شركة نفط روسية تستورد بموجبه 3 ملايين برميل من النفط الخام رغبة منها في عدم تسييس صفقات الطاقة.

- في اتجاه مضاد لذلك، زادت المغرب من مخصصاتها للمحروقات عقب زيادات غير مسبوقة في أسعارها، وبعد أن عانت من ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، مما دفع الحكومة للنظر في إمكانية تقديم دعم مالي لبعض المهنيين بهدف حماية قدراتهم الشرائية والحفاظ على الأسعار في مستويات معقولة.

- فيما تنظر تركيا في بدائل أخرى، يأتي غاز أذربيجان في مقدمتها بعد أن أصبحت الأخيرة ثاني أكبر الدول التي تصدر الغاز الطبيعي إلى تركيا بعد روسيا في عامي 2019 و2020، وتستورد منها تركيا بالفعل 24% من احتياجاتها، ويأتي هذا في الوقت الذي تتخوف فيه تركيا من عقوبات اقتصادية محتملة على خطوط نقل الغاز الروسي إلى أوروبا.

تسهيلات اقتصادية

- تعرّضت عدة دول لموجات تضخم غير مسبوقة جراء الحرب الروسية-الأوكرانية. ففي الوقت الذي تشهد فيه الإمارات على سبيل المثال أقل معدل تضخم على المستوى العربي، يعاني الاقتصاد التركي من اختلالات هيكلية، أسفرت عن تدخل المصرف المركزي، وضخ ملايين الدولارات في الأسواق المحلية، وذلك للحيلولة دون تدهور الليرة التركية التي تعاني من تراجعات حادة في قيمتها من ناحية، والتخفيف من أثر تراجع الاستثمارات الأجنبية من ناحية ثانية.

- قدمت تركيا المزيد من التسهيلات لتجديد "الودائع المحمية" التي تهدف إلى حماية الودائع بالعملة المحلية من الخسائر المحتملة في أسعار الصرف من خلال تعويض الحكومة للمودع بالفارق في قيمة الليرة بين تاريخ الإيداع وتاريخ السحب. فيما قررت السلطات المغربية رفع سقف الضمان لزيادة العرض المحتمل للقروض النقدية، وإعادة جدولة قروض "أوكسجين وإنعاش".

- أكدت الإمارات عدم تأثرها بالحظر الروسي المفروض على صادرات القمح، لأنها لا تستورد

سوى 2% تقريبًا من القمح الروسي. وفي المقابل، شهدت الهند أزمة على صعيد زيت دوار الشمس الذي يحظى بشعبية كبيرة في جنوب الهند بشكل خاص، مما اضطرها إلى البحث عن إمدادات بديلة، لا سيما أنها تستورد 200 ألف طن من زيت دوار الشمس كل شهر (70% منه من أوكرانيا و20% من روسيا).

- فيما تمثل الحبوب التي يستوردها المغرب من أوكرانيا نحو 12% من وارداته الإجمالية من الحبوب، ليتخذ المغرب جملة من الإجراءات للحد من الآثار المحتملة على أسواق السلع الغذائية، إضافة إلى تعهدها بتحمل مسئولية ارتفاع بعض الأسعار الخاصة بمواد استهلاكية استراتيجية، كما خصصت ما يزيد على 6 مليارات دولار لدعم مادة القمح اللين في الوقت الذي تبحث فيه عن أسواق جديدة كالأرجنتين وكندا والولايات المتحدة.

- اتجه المغرب أيضًا لتعزيز المخزون من مختلف المواد التموينية عبر تشجيع سياسة التخزين، والاستمرار في دعم القدرة الشرائية، مع تأكيد السلطات المستمر على توافر كميات كافية من المواد الغذائية الأساسية. وهو التأكيد نفسه الذي دأبت تركيا على الإشارة إليه على الرغم من ارتفاع أسعار زيت دوار الشمس سعة 5 لترات من 135 إلى 185 ليرة تركية. وفي الوقت نفسه، تعددت تحذيرات مجلس إدارة جمعية مصنعي الزيوت النباتية التركية ووزارة التجارة من خطورة نقص المعروض.

السلاح وإجلاء المواطنين

- يأتي نحو 70% من الأسلحة الهندية من روسيا بما في ذلك الطائرات الحربية والدبابات والأنظمة الصاروخية. وبالنظر إلى تنامي الاعتماد على تلك الواردات، سوف تحصل الهند على فرقاطات شبحية لا يرصدها الرادار، وستقوم بإنشاء مصنع للبنادق بالتعاون مع روسيا، كما اشترت 600 ألف بندقية هجومية من طراز "إيه كي 203". وفي اتجاه مضاد لهذا، تعتمد المغرب على واردات السلاح الإسرائيلية والتركية بصفة أساسية، ومن ثمّ لم تتأثر وارداتها الدفاعية بالحرب الروسية-الأوكرانية، وتتفاوض المغرب حاليًا مع شركة (Gol-cuk Shipyard) العسكرية التركية لاقتناء قاذفات للصواريخ من طراز كيليش 2 وفرقاطة خفيفة، بالإضافة إلى سفن حربية.

- عكفت الهند على إجلاء نحو 20 ألف مواطن من مواطنيها من أوكرانيا معظمهم من الطلاب، فيما بلغ عدد الطلاب المغاربة في أوكرانيا نحو 8000 طالب (ثاني أكبر جالية طلابية في أوكرانيا)، وقد تابعت المغرب جهود إجلائهم عبر المراكز الحدودية، حيث عبروا منها إلى سلوفاكيا وبولونيا ورومانيا وهنغاريا، حيث سعت السفارات المغربية في تلك الدول إلى استقبال الطلاب وتسهيل عودتهم إلى المغرب. وقد بدأت تركيا على صعيد متصل إجلاء رعاياها من أوكرانيا برًا اعتبارًا من 25 فبراير الماضي بسبب إغلاق المناطق البحرية والجوية بعد انطلاق العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وقد تجاوز عدد الرعايا الأتراك الذين تم إجلاؤهم 10 آلاف مواطن.

قصارى القول، تُظهر السياسات التي اتخذتها كل من الإمارات وتركيا والمغرب والهند مدى تفاوت تأثرها بتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية ومن ثم تفاوت استجاباتها تبعًا لحسابات دقيقة عمادها حسابات المكسب والخسارة، ودرجة اعتمادها على الجانبين الروسي والأوكراني، والتوازنات الدولية والإقليمية، ومدى توافر بدائل مناسبة بتكلفة معقولة، وقيمة العملات الأجنبية التي يحتاجها السوق المحلي مقابل القيمة التي يمكن للدولة بالفعل ضخها في الاقتصاد الوطني؛ لتتجه بعض الدول إلى تعزيز شراكاتها مع الجانب الروسي ولا سيما في مجالي الطاقة والأسلحة، فيما تتجه الأخرى إلى البحث عن بدائل مناسبة خصوصًا في مجالي السياحة والواردات الغذائية.

آثار حرب أوكرانيا في الاقتصاد العالمي

- طالت تداعيات الحرب الأوكرانية-الروسية اقتصادات الدول في مختلف أنحاء العالم، ولن تكون تلك التداعيات محسوسة فقط هذا العام، بل قد تمتد إلى العام المقبل على الأقل.
- برزت هذه التداعيات في ضوء أن روسيا تُعد ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، كما تُعد أكبر مصدر للأسمدة التي تُستخدم في الزراعة، كما تنتج روسيا وأوكرانيا 14% من القمح العالمي، وتمثلان معًا 29% من الصادرات العالمية من القمح، كما أنهما مصدران رئيسيان للذرة وعباد الشمس.

ثمة ثلاث قنوات رئيسية سيتأثر عبرها الاقتصاد العالمي بالحرب، وهي:

1. ارتفاع أسعار السلع الأولية، كالغذاء والطاقة، سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي -بدوره- إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب.
2. اضطراب التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج، فضلاً عن أن تدفقات اللاجئين سيزيد الضغوط على الاقتصادات المجاورة لأوكرانيا.
3. تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما الحفز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.

- تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تباطؤ معدلات النمو وارتفاع التضخم العالمي أكثر بنحو 2.5 نقطة مئوية، وهو ما سيكبد الاقتصاد العالمي خسائر تُقدر بنحو تريليون دولار، وينذر بحدوث ركود تضخمي في العالم.

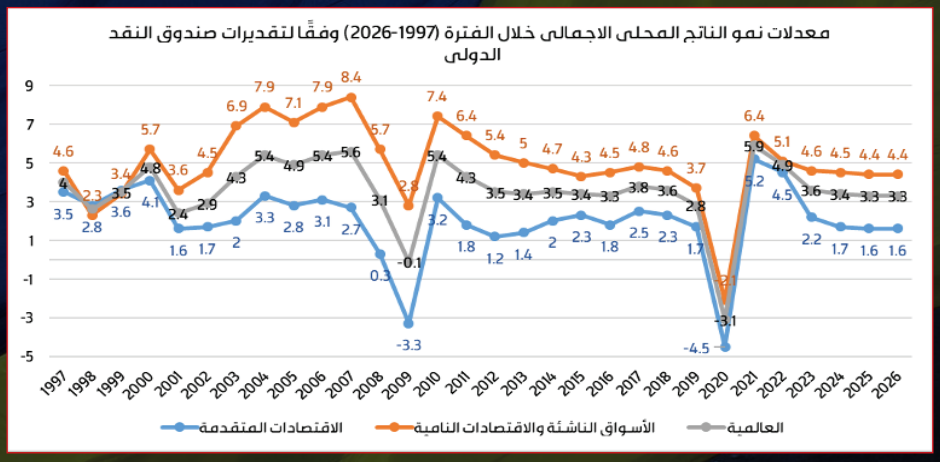

- قد يؤدي ارتفاع الأسعار بسبب الحرب في أوكرانيا إلى زيادة عبء الديون وتقليل ميزانية التنمية في العديد من البلدان المنكوبة بالفعل بجائحة كورونا. ومن المثير للقلق أن انعدام الأمن الغذائي والتضخم قد يؤديان إلى تفاقم الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي، وستؤثر الاضطرابات في إمدادات الحبوب خاصة على المستوردين في الشرق الأوسط وإفريقيا.
- أدت الحرب الأوكرانية وما صاحبها من تعطل النقل في البحر الأسود وبحر البلطيق، إلى ارتفاع أسعار "نوالين" الشحن البحري بحوالي 6 أضعاف في عام 2022 مقارنة بعام 2019، وزيادة أسعار تأجير السفن بنسب تخطت 20%.
- خلال فبراير 2022، كان سعر نفط برميل برنت بحر الشمال المرجعي يراوح عند مستوى 90 دولارًا. وفي السابع من مارس ارتفع إلى 139.13 دولارًا، ليقترب من أعلى مستوى له في 14 عامًا.

- أدت العقوبات الاقتصادية الصارمة التي فرضتها دول غربية، إلى شلّ جزء من النظام المصرفي الروسي، وتسببت في تراجع قيمة الروبل إزاء العملات الأجنبية. والتي وصلت إلى 177 روبلاً للدولار الواحد في السابع من مارس (مقابل 75 للدولار في مطلع فبراير). وتشير التقديرات إلى تجميد ما يصل إلى 300 مليار دولار من الاحتياطات الروسية بالعملات الصعبة في الخارج.
- إعادة تشكيل خريطة الطيران والسياحة عالميًا نتيجة للحظر الواسع للطيران في كل من روسيا وأوكرانيا، وإغلاق عدة دول لمجالها الجوي أمام الخطوط الجوية الروسية، وهو ما يؤدي إلى زيادة في التكاليف التشغيلية لشركات الطيران الروسية بحوالي 25 ألف دولار لكل رحلة ذهابًا وإيابًا.

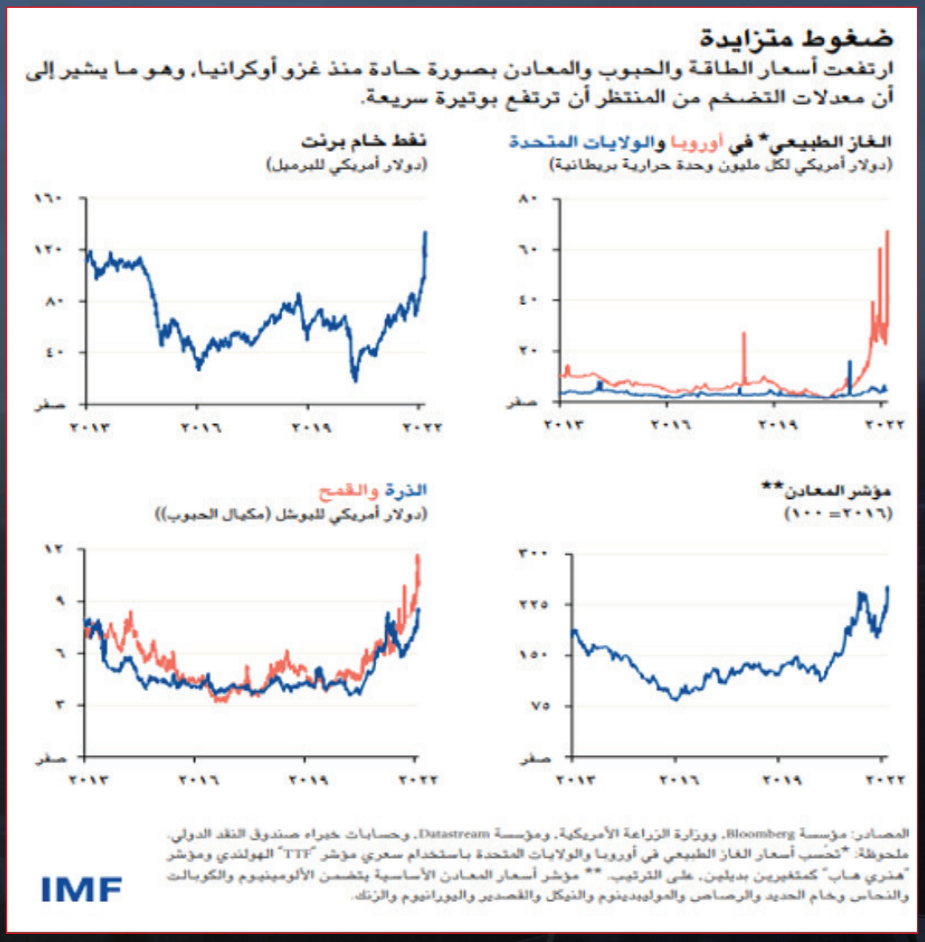

المصادر:

- بيانات صندوق النقد الدولي https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD
- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/03/15/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions-031522

9

مقارنة اقتصادية بين روسيا وأوكرانيا.. مؤشرات أساسية

إلى جانب المعارك العسكرية الدائرة على الأرض الأوكرانية، فهناك أيضًا حرب اقتصادية طاحنة جارية في كلٍّ من روسيا وأوكرانيا، فبينما تستخدم القوى الغربية الضغوط الاقتصادية على روسيا لإجبارها على تغيير سياستها؛ تسعى روسيا إلى تحويل أوكرانيا إلى بلد غير قابل للاستمرار عبر إلحاق الضرر باقتصادها وقدراتها التصديرية. في هذا الملف مقارنة بين الوضع الاقتصادي في البلدين خلال الفترة السابقة على بدء العمليات العسكرية، اعتمادًا على بيانات البنك الدولي، وموقع trading economics، وموقع trade map.

* هبة زين

باحث أول بوحدة المرصد المصري

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

معدلات التضخم في روسيا وأوكرانيا (%)

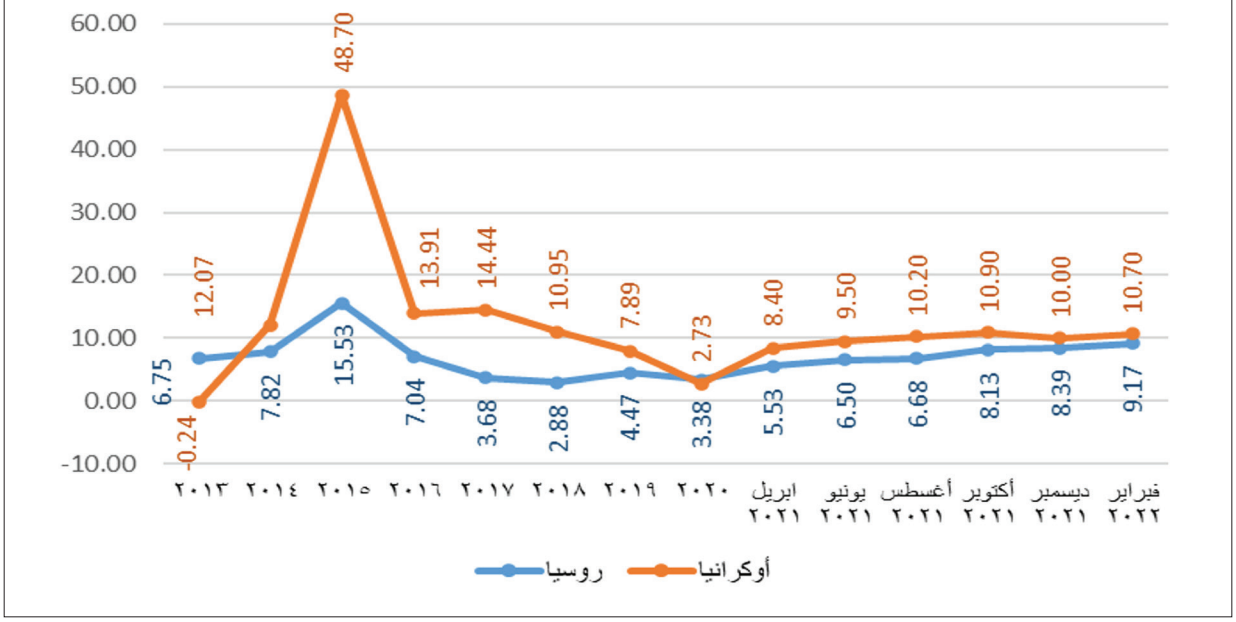

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في روسيا وأوكرانيا

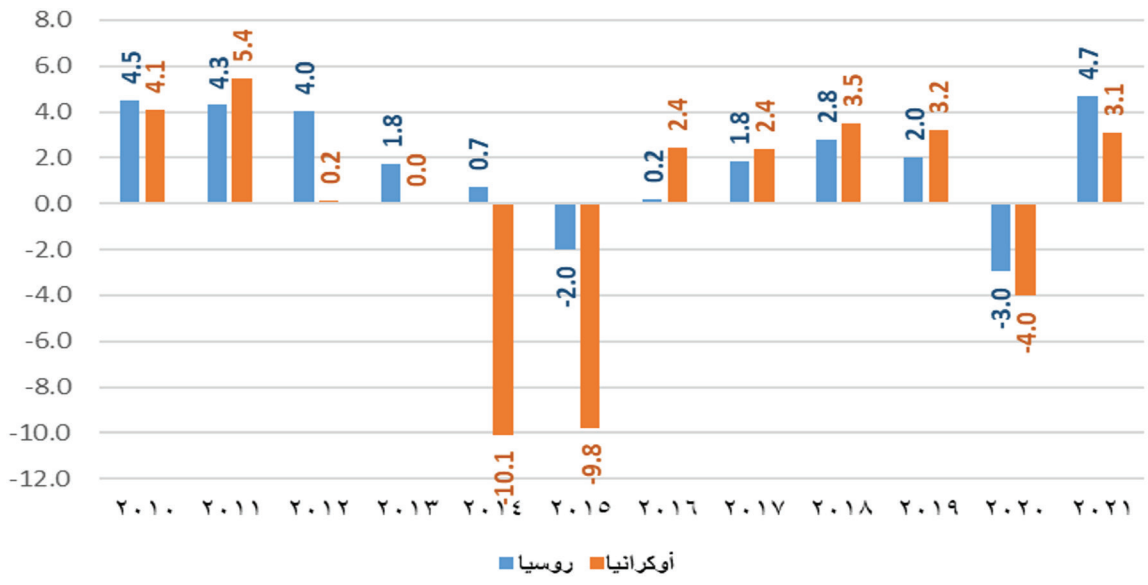

التوزيع النسبي لحجم الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات المختلفة بروسيا وأوكرانيا عام 2021

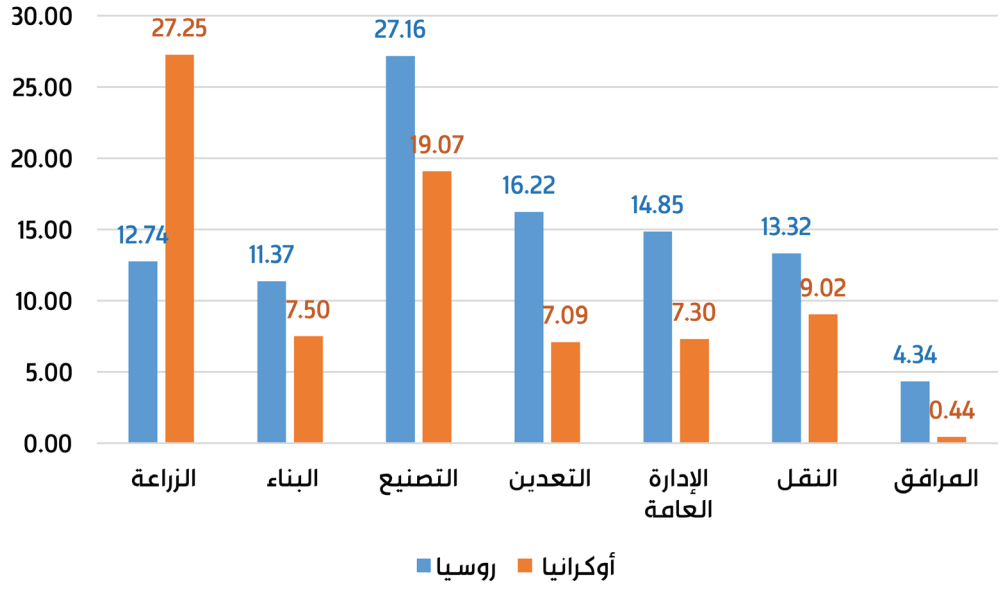

الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي (%)

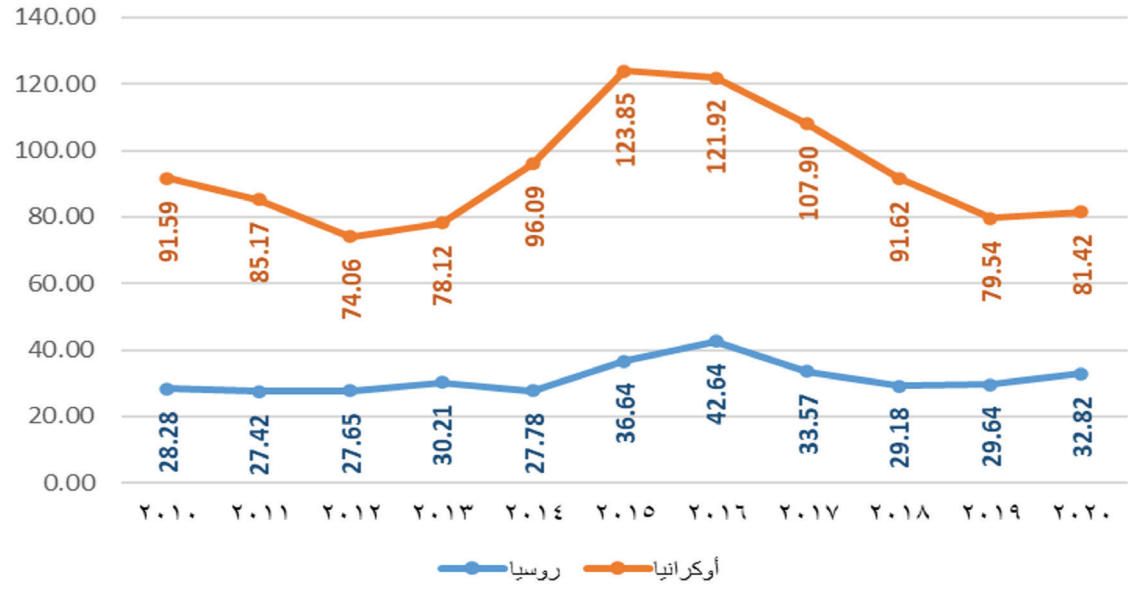

صادرات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)

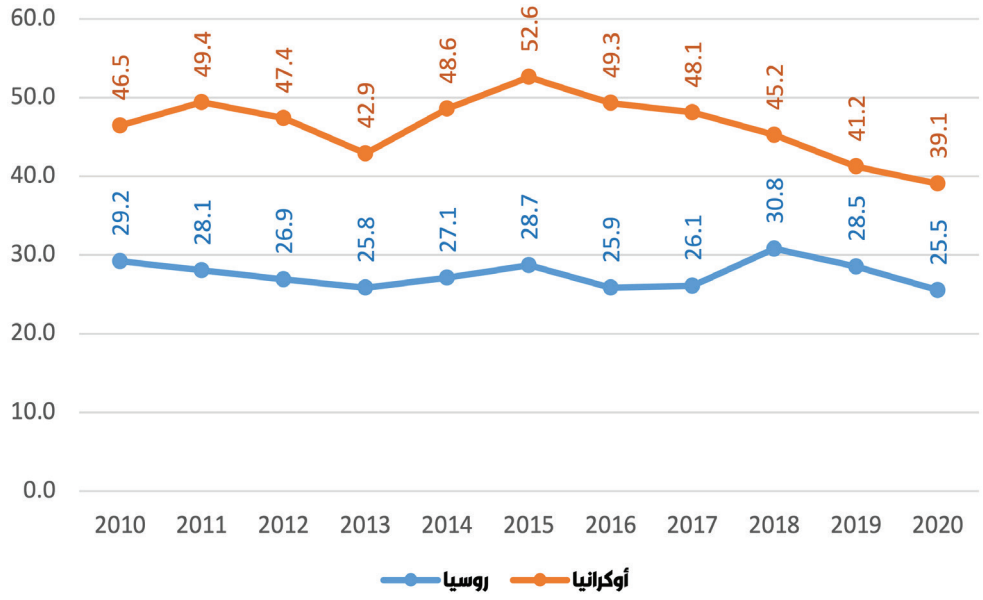

إجمالي صادرات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

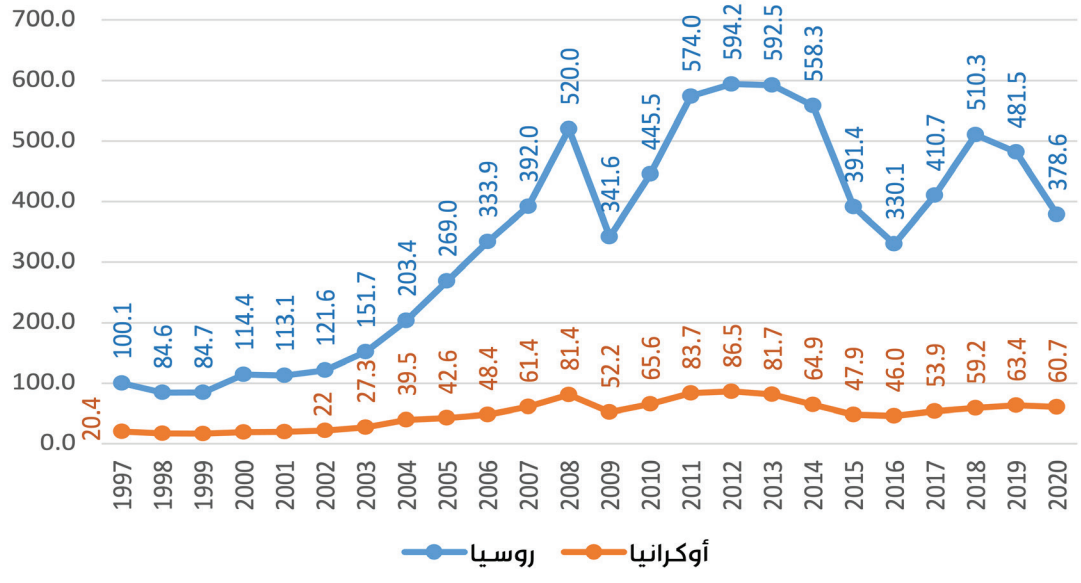

إيرادات السياحة الدولية كنسبة من إجمالي الصادرات (%)

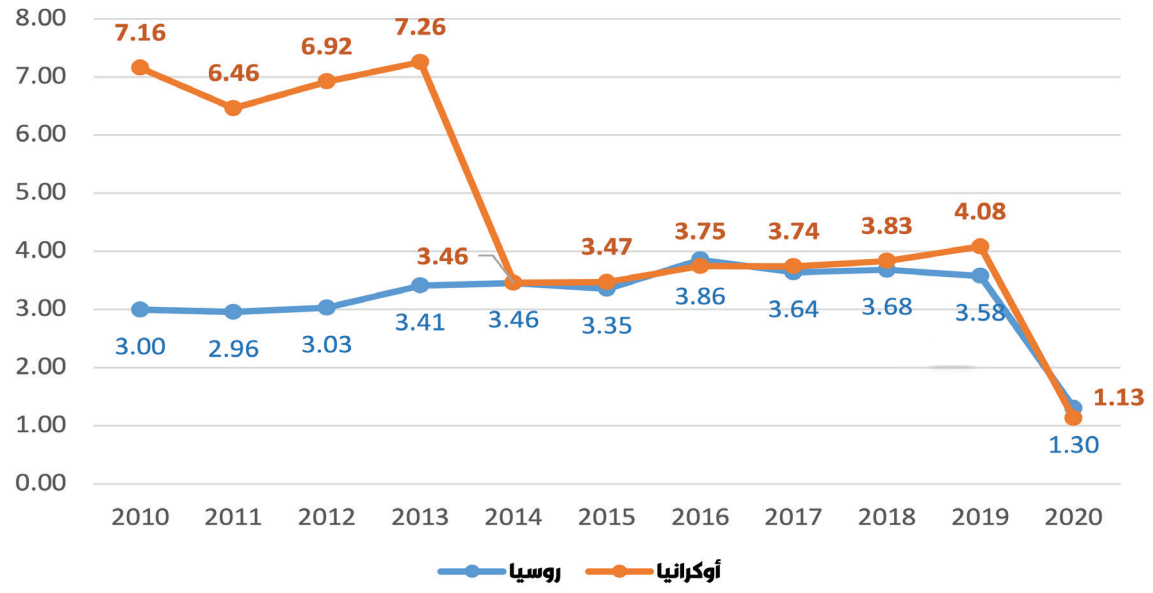

متوسط سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي

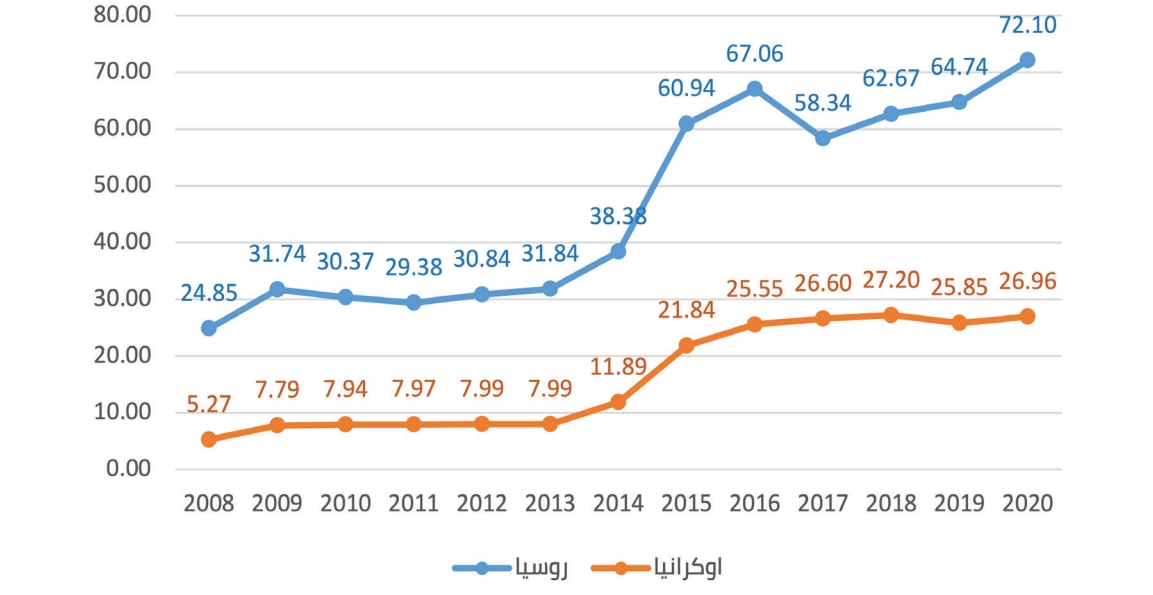

صافي الدخل القومي المعدل* (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) (بالمليار)

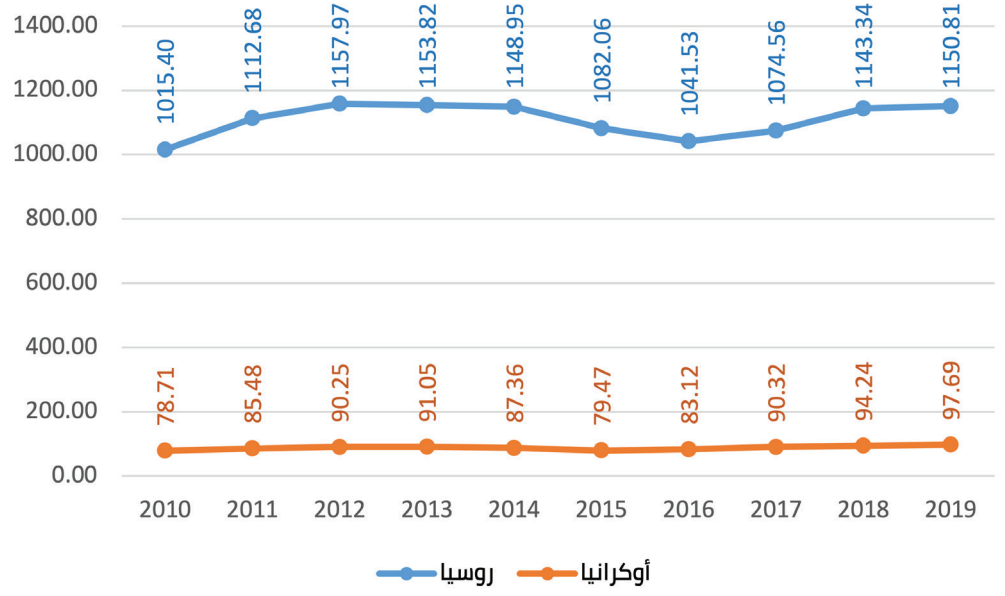

• **صافي الدخل القومي المعدل:** هو إجمالي الدخل القومي مطروحًا منه استهلاك رأس المال الثابت ونضوب الموارد الطبيعية.

صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالمليار

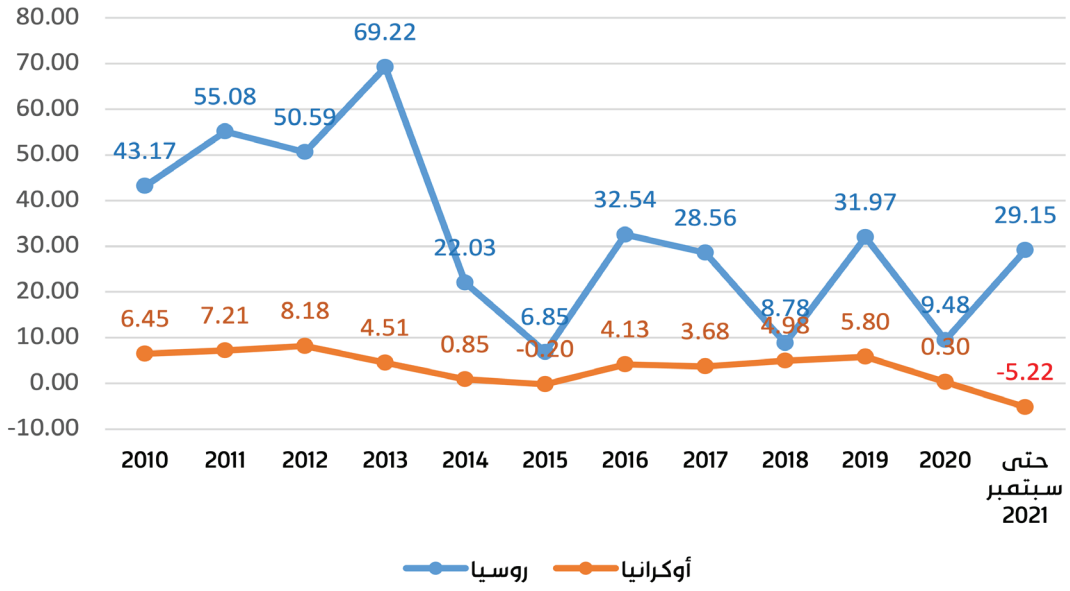

أبرز المنتجات المصدرة بروسيا عام 2020 (القيمة بالمليون دولار)

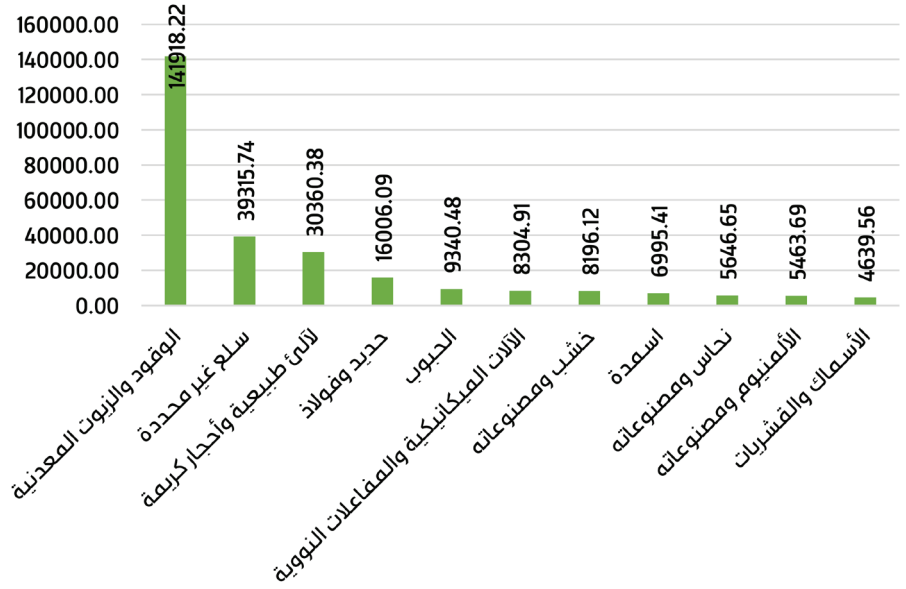

أبرز المنتجات المستوردة بروسيا عام 2020 (القيمة بالمليون دولار)

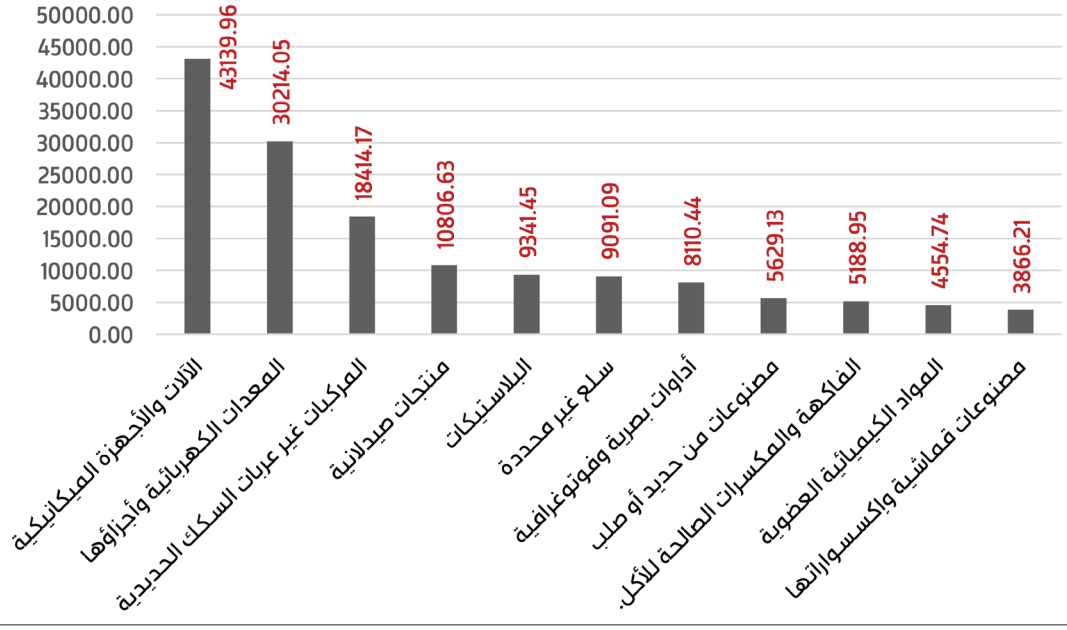

أبرز المنتجات المصدرة بأوكرانيا عام 2020 (القيمة بالمليون دولار)

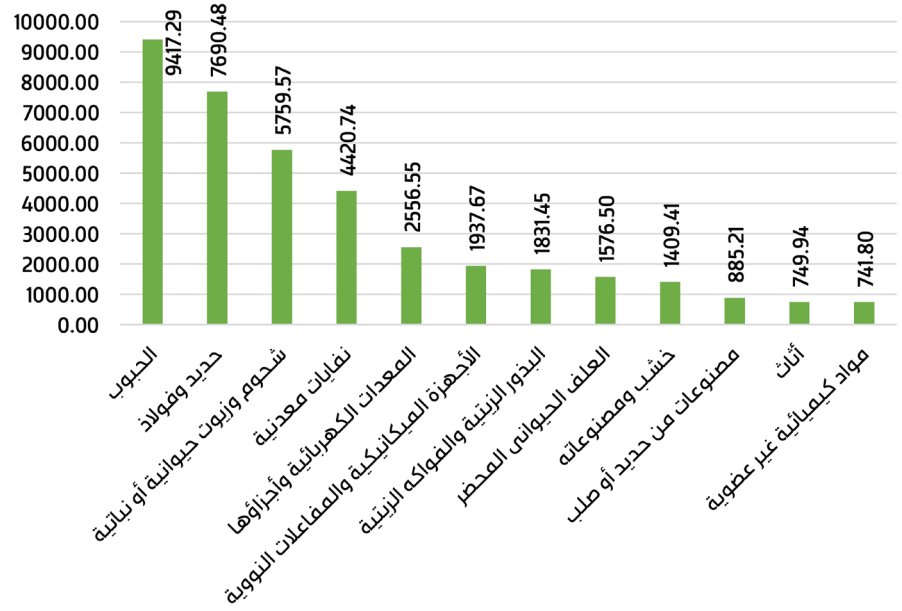

أبرز المنتجات المستوردة بأوكرانيا عام 2020 (القيمة بالمليون دولار)

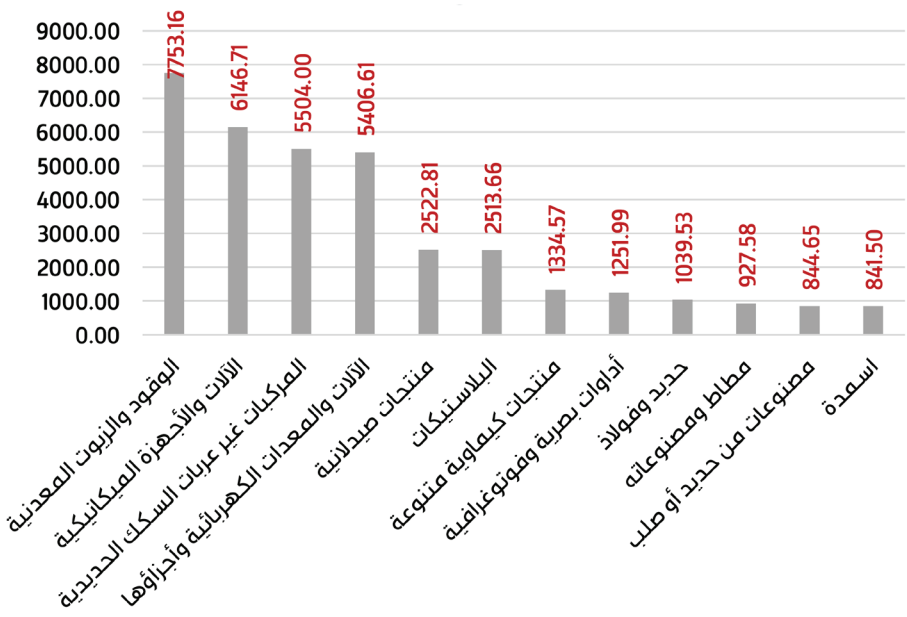

حجم التبادل التجاري بين روسيا وعدد من الدول 2020 (بالمليون دولار)

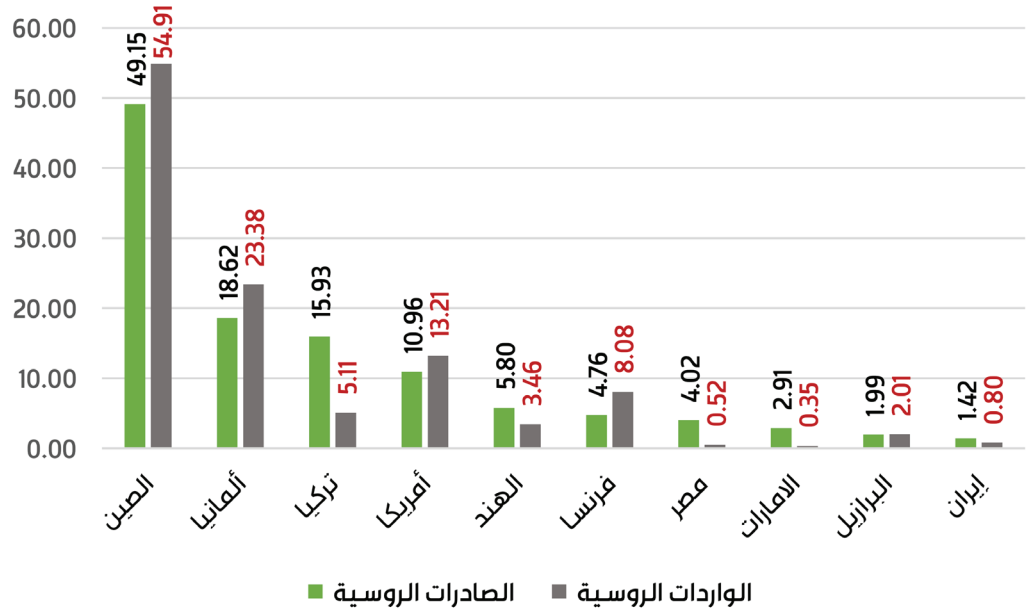

حجم التبادل التجاري بين أوكرانيا وعدد من الدول 2020 (بالمليار دولار)

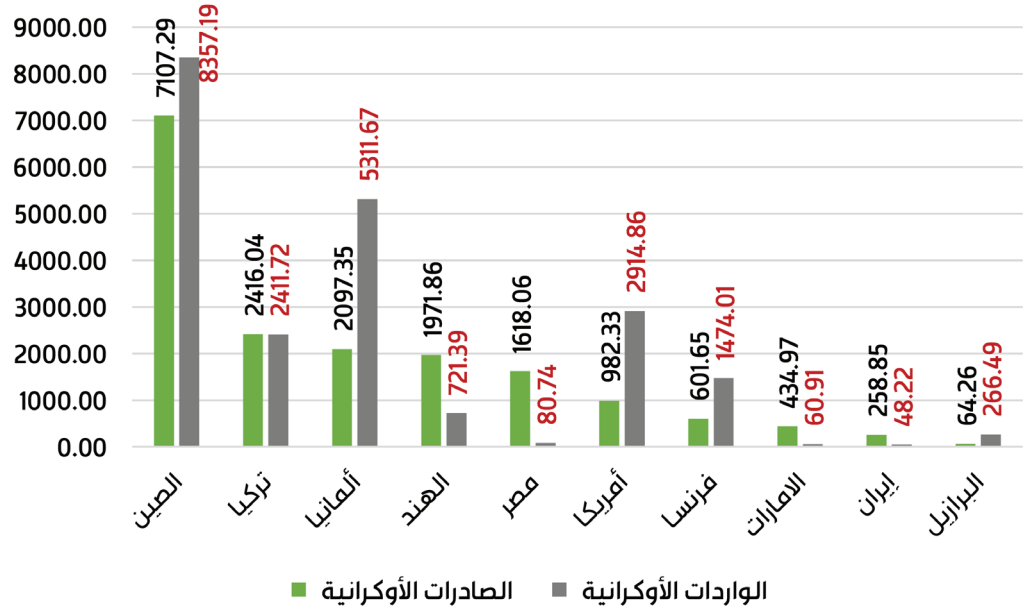

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تغطية شاملة

للحرب الروسية - الأوكرانية

من الخبراء والباحثين

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في الإصدارات وعلى الموقع

الرسمي والسوشيال ميديا

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

رقم الإيداع

ISBN

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies